

إلى متى دفن الرؤوس في الرمال؟

عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم: مقاربات واحتمالات

د. إيلي الهندي

د. شربل العلم

مايا سكر

لورا الشمالي

ورقة سياسات

رقم ٢ كانون الاول - ٢٠١٧



Konrad
Adenauer
Stiftung

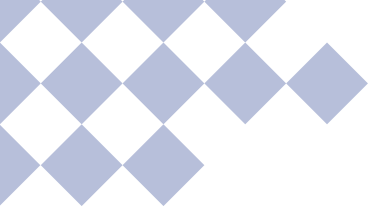
MEIRSS

مركز الشرق الأوسط
للأبحاث والدراسات
الاستراتيجية

Middle East Institute
For Research
And Strategic Studies

جدول المحتويات

٣.....	مقدمة
٥.....	أولاً: الإحصاء والتصنيف
٦.....	إشكالية وقف التسجيل
٧.....	التصنيف
٨.....	الجهة القادرة على القيام بمهمة دراسة الملفات والتصنيف
٩.....	معايير التصنيف
١١.....	إعادة النظر الدورية
١٢.....	نتائج التصنيف والخطوات التالية
١٣.....	ثانياً: دراسة الواقع الميداني السوري
١٣.....	مفهوم المناطق الآمنة
١٦.....	المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية
١٦.....	مناطق خفض التصعيد
١٧.....	منطقة خفض التصعيد في محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة
١٧.....	منطقة خفض التصعيد في شمال محافظة حمص
١٨.....	منطقة خفض التصعيد في الغوطة الشرقية
١٩.....	منطقة خفض التصعيد جنوب سوريا
٢٠.....	منطقة درع الفرات وعفرين
٢١.....	المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري
٢١.....	غرب سوريا
٢٢.....	شرق سوريا
٢٢.....	المناطق الخاضعة لنفوذ قوات سوريا الديمقراطية
٢٤.....	ثالثاً: إمكانيات العودة
٢٥.....	عودة اللاجئين من الأردن
٢٥.....	عودة اللاجئين من تركيا
٢٦.....	عودة اللاجئين من وإلى العراق
٢٧.....	عودة اللاجئين من لبنان
٢٧.....	أين يذهب العائدون إلى سوريا؟
٢٨.....	معوقات العودة
٣٠.....	رابعاً: خلاصات وآفاق العودة
٣٠.....	العودة الطوعية إلى المناطق المستقرة
٣١.....	العودة المؤقتة إلى الداخل السوري أو المناطق الحدودية (No Man's Land)
٣٢.....	دور الأقرقاء السياسيين
٣٣.....	دور المجتمع الدولي



مقدمة

دخلت الحرب السوريّة عامها الثامن ولا تزال آفاق الحل السياسي والإستقرار المستدام بعيدة المنال. تزايد بدل أن ينقص وجود جيوش أجنبية وميليشيات طائفية عديدة على الأراضي السورية تسيطر على مساحات واسعة. كما تزايد بدل أن ينقص تعنت النظام وتشبته بالبقاء وحلمه بالحسم العسكري رغم كل القتل والحقد والتطرف الذي خلقه ورغم أنه فقد سيطرته على أجزاء كبيرة وهو لا يسيطر فعلياً على الأراضي التي يدّعي أنها تحت سيطرته. كذلك تزايد الدمار الذي يلّف معظم مدن سوريا وقرائها والتي تحتاج لإعادة بنائها عشرات السنين ومليارات الدولارات بعد إعادة الإستقرار وتطبيق الحل السياسي. في ظلّ هذا الواقع وهذه الصورة السوداوية لمستقبل سوريا القريب، يبرز السؤال حول مصير ٧ ملايين لاجئٍ سوري اضطروا الى الهرب من أماكن إقاماتهم وقراهم ومدنهم بسبب الخطر المطبق على حياتهم، ومن بينهم حوالي ما يزيد عن الـ ٥ ملايين لجأوا إلى البلدان المجاورة (تركيا، لبنان، الأردن، العراق) على أمل العودة القريبة أو أمل الإنتقال منها إلى بلدان الهجرة وإعادة التوطين والإستقرار فيها. شكّل وجود أعداد كبيرة من اللاجئين أعباءً كبيرة على الدول المضيفة والتي تعاني بدورها من مشاكل أصلاً، فتفاقمت هذه المشاكل وأصبح العبء الإقتصادي والمعيشي والأمني والإجتماعي أكبر من أن تتحمّله هذه الدول. في المقابل لم يقدّم المجتمع الدولي بدور المساندة ومشاركة الأعباء كما يجب وأوفي بجزء يسير من التزاماته لا سيما مع طول أمد الأزمة وظهور ما يعرف «إرهاق المانحين»، وظهور ردات الفعل القومية التي ترفض استقبال اللاجئين. أضف إلى ذلك سوء إدارة الأزمة واستغلالها سياسياً في البلدان المضيفة، ما قلّل من فاعلية الدعم القليل الذي توفر. كل هذا جعل اليوم من أزمة اللاجئين أزمة خطيرة تهدد أمن واقتصاد واستقرار الدول المضيفة، ينبغي معالجتها بشكل جدي كما البحث الفعلي والعملية ليس فقط عن أفضل سبل إدارة الأزمة في الدول المضيفة بل كذلك عن سبل بدء العمل على رسم الخطط والسياسات ووضع المعايير التي تهدف إلى إعادة اللاجئين إلى سوريا.

يصحّ كل ما سبق على كل بلدان الجوار التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، أمّا بالنسبة إلى لبنان فهو أكثر خطورة بل أكثر صعوبة. والخطر قد يبلغ إلى مستوى الخطر الوجودي بسبب عدة عوامل: تعقيدات الواقع اللبناني من جهة؛ وفشل الدولة بالقيام بأبسط واجباتها من جهة ثانية؛ وتداخل الواقع اللبناني بالواقع السوري من جهة ثالثة؛ فضلاً عن الحجم الهائل لعدد اللاجئين الذين يستضيفهم لبنان نسبياً لعدد سكانه من جهة رابعة وهي النسبة الأعلى في التاريخ المدوّن لأزمات اللجوء في العالم. من هنا يظهر جلياً أن العمل على عودة اللاجئين من لبنان إلى سوريا بصفتها أحد الحلول الدائمة ليس رفاهية فكرية أو فلسفة نظرية إنّما حاجةً ضرورية. لا بد لكل القوى الفاعلة

الفكرية والإجتماعية والسياسية من أخذ دورها في الضغط على الدولة ومساعدتها على وضع «خطة طوارئ وطنية» عاجلة، تتضمن إضافة إلى سياسات إدارة أفضل للأزمة في لبنان، تبنياً واضحاً لسياسة العودة وخطوات عملية للبدء بإعداد اللاجئين للعودة إلى بلدهم حيث انتفت ظروف خوفهم أو الأسباب التي تمنعهم صفة اللجوء. على أن تنسق مع المفوضية والأمم المتحدة إمكانية إعداد مخيمات في الداخل السوري قادرة على استضافة آخرين ممن لا يمكنهم العودة إلى قراهم حالياً. من الضروري هنا التأكيد على أن العودة فضلاً عن أنها مصلحة لبنانية عليا، فهي أيضاً مصلحة اللاجئين، وأفضل الحلول المستدامة للأزمة. كما أن العودة أصبحت مصلحة سورية أساسية في ظل ما يحاك لسوريا من مؤامرات تقسيم وتبديل سكاني وتغيير ديموغرافي كي يتمكن هؤلاء السوريون من المساهمة في خلاص بلدهم والحفاظ على هويته التعددية وإعادة إعمارها.

يشكل هذا البحث دراسة معمقة حول كيفية معالجة العوائق التي تحول دون قيام لبنان بتطوير واعتماد «خطة الطوارئ الوطنية لعودة اللاجئين» وحول كيفية الموازنة بين الحاجة الملحة لعودة اللاجئين وبين المعايير المطلوبة لحمايتهم والحفاظ على حقوقهم. أما العوائق الأساسية أمام بدء العمل الجدي على خطط العودة فهي:

أولاً: المبدأ العام المعتمد في المعاهدات الدولية، ومبدأ «non-refoulement»، كذلك مبدأ أن أية عودة يجب أن تكون «آمنة وطوعية». هنا تنقسم الإشكالية إلى قسمين؛ أحدهما سياسي - سيادي والآخر تقني - أنساني. ويسعى هذا البحث إلى محاولة معالجة هذه المشكلة الأساسية مظهراً عدم تعارض العمل على خطط العودة مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين التي يلتزم بها لبنان كلياً ولا يمكنه التخلي عنها، وهو كان مشاركاً أساسياً في وضعها وتبنيها، كما كان مبادراً إلى الذهاب أبعد منها حين دعت الحاجة استقبال أشقاء يبحثون عن الأمان ويحتمون من القتل العشوائي.

ثانياً: إستمرار الوضع المتأزم في سوريا واستمرار المعارك في أجزاء كبيرة منها وعدم تمكّن الأمم المتحدة من ضمان وجود مناطق آمنة يمكن إعادة اللاجئين إليها. سيحاول البحث معالجة هذا الواقع من خلال مراجعة دقيقة لمختلف المناطق السورية وقراءة واقعها الأمني والسياسي والإقتصادي لإستكشاف إمكانيات العودة. كما سيقارب موضوع الأمان بطريقة المفاضلة والمقارنة بين واقع مختلف المناطق وإضافة عامل التفاعل السلبي الذي تشهده الساحة اللبنانية بما يشكل خطر تزايد الحوادث بين المقيمين واللاجئين، وتدهور الوضع المعيشي والإقتصادي.

ثالثاً: كان الإنقسام السياسي بين الأفرقاء السياسيين في لبنان ولا يزال عاملاً أساسياً في فشل تعاطي

الدولة اللبنانية بشكل فعّال ومنظم مع أزمة اللجوء السوري إلى لبنان. يبرز اليوم في لبنان خطابان سياسيان يميلان إلى التطرف: أحدهما يقارب موضوع اللجوء كالأويزة التي تبيض ذهباً ولا يتكلم على العودة أبداً أملاً أن يزيد الدعم المالي للبنان وأن يساعد ذلك في تحسين أوضاعه الاقتصادية؛ بينما يقارب الخطاب الثاني موضوع اللاجئين بشكل حاد وعدائي يقارب العنصرية ويضع اللوم عليهم في تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية وبالتالي يسعى إلى التخلص منهم بما أمكنه من وسائل، حتى إن تطلب ذلك، الحوار مع النظام أو إرسالهم عنوة إلى مناطق غير آمنة تشكل خطراً فعلياً على حياتهم. يسعى هذا البحث إلى تقديم طرح بديل بين هذين الطرحين يُساعد في التخفيف من العبء الكبير الذي يشكله اللاجئين على لبنان ويتبنى ضرورة بدء العمل على خطط العودة، من دون أن ينزلق إلى الخطاب العنصري التخويفي ومن دون أن يزجّ اللاجئين في خطر أكبر من الذي أنقذناهم منه عبر استقبالهم.

أولاً: الإحصاء والتصنيف

صحيح أن مسألة عودة اللاجئين السوريين ترتبط، أولاً، بوقف الأعمال الحربية وخطر تكرارها و بالتالي عدم توفر الخوف و التهديد المؤسسين لصفة اللجوء، غير أنّ تعثر الحل السياسي لإنهاء الصراع في سوريا الذي يشكل الحل الأمثل لا يمنع لبنان من اتخاذ جملة إجراءات عملية من شأنها أن تنظم وجودهم فيه وتحذّر من عبء العدد الهائل الذي يعكس الحجم الفعلي للأزمة.

افتقدت الحكومة اللبنانية منذ بدء الأزمة السورية إلى موقف واضح وسياسة واضحة تجاه عبور آلاف السوريين للحدود بحثاً عن الأمان. واستمر الحال كذلك لعدة سنوات، بينما تزايد عدد الداخلين من دون أي ضوابط أو تنظيم فعلي، كون لبنان لم يوقع المعاهدات الدولية الخاصة باللاجئين. واستمر لبنان الرسمي بتجاهل المشكلة رافضاً حتى استعمال تعبير «اللاجئين»، معتبراً السوريين الموجودين «نازحين»، وهذا مناف للواقع وحتى للمنطق. أمّا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فعملت خلال هذه الفترة من خلال اتفاق ثنائي سابق كان قد وقّع بينها وبين لبنان يهدف إلى التعاطي مع أزمة اللاجئين العراقيين الذي هربوا إلى لبنان إبان الحرب العراقية عام ٢٠٠٣. طبقت المفوضية خلال عدة سنوات سياستها المعتمدة عادة في حالات اللجوء الجماعي الكبير وهي تعريف اللاجئ بحسب مبدأ «prima face» الذي يقضي بمنح صفة لاجئ بحسب «ظاهر الحال» لكل من يعبر الحدود وغير مستعد للعودة، وذلك من دون التمييز إذا كان هذا الفرد هو فعلاً هارباً من خطر يهدد حياته وأمنه في بلاده أم لا. إضافة إلى التسجيل التلقائي والعفوي لكل سوري سواء كان موجوداً في لبنان سابقاً بصفة عامل أو لاجئ جديد مما أدى إلى تضخم الأعداد الصادرة عن المفوضية وتضمّنها الكثير من السوريين الذين لا يتمتعون حكماً بمواصفات اللجوء. تعتبر المنظمة، عادة، أن إعادة التقييم التي تجريها دورياً

ستعمل على تنقية الأعداد وتدقيق الدوافع للوجود في لبنان. إلا أن الكم الهائل من السوريين الوافدين جعل إعادة التقييم ضعيفة جداً ودوريتها غير منتظمة، كما أن تضخيم الأرقام ربما كان مفيداً في إظهار حجم المشكلة وتبرير طلب المعونات المادية الكبيرة من المجتمع الدولي. أدى ذلك إلى قلق وصحوة مفاجئين لدى السلطة اللبنانية وأخذها لقرار اعتباطي جذري مفاجئ يمنع المفوضية من إصدار أي بطاقات لجوء جديدة باستثناء الحالات الإنسانية القصوى. ومنذ ذلك الحين أصدرت السلطة اللبنانية عدة قرارات تنظيمية لإدارة الأزمة كان مفعولها عكسياً إذ جعلت التسجيل أصعب وأخرجت أعداداً كبيرة من السوريين عن رادار السلطات اللبنانية وحتى المفوضية. وتشير الأعداد اليوم إلى تناقص عدد حاملي بطاقات اللجوء من مليون ومئتي ألف تقريباً إلى حوالي ٩٥٠,٠٠٠ وهذا العدد لا يعكس العدد الحقيقي لا للسوريين الموجودين في لبنان ولا لمن يستحقون فعلاً صفة اللاجئين. من هنا تبرز الحاجة الماسة إلى خرق هذا الواقع المضلل والخطير، كما الحاجة لتغيير مقاربة الحكومة اللبنانية واعتماد سياسة وطنية جديدة تسمح ببراءة حقيقية للواقع يمكن بناء خطة الطوارئ المطلوبة على أساسها.

تشكل إعادة تسجيل اللاجئين السوريين في لبنان أهم الإجراءات المطلوبة، لأنها تسمح باستكمال تنظيم عملية دخولهم وخروجهم عبر المعابر الشرعية والتدقيق بوضعهم والتمييز بين اللاجئين وغير اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية، مما يؤدي إلى إعادة ضبط أعدادهم وتنظيم قاعدة البيانات لجميع السوريين في لبنان وتصنيفهم سواء كانوا لاجئين، عمالاً، طلاباً، أو زواراً. والأهم من ذلك كله هو أن إعادة التصنيف تشكل خطوة أساسية تسهل عودة السوريين إلى بلادهم كلٌّ بحسب وضعه وحسبما تسمح الظروف السياسيّة والإنسانيّة بذلك. والأهم يبرز في أنّ تسجيل اللاجئين وتحديد صفتهم يوضّح علاقة السلطات اللبنانية بهم وشكل المعالجة الذي يجب تأمينه.

إشكالية وقف التسجيل

تكمن الإشكالية في أن سمات الغموض والتضارب والفوضى ترخي بظلالها بشكل كبير على ملف اللاجئين السوريين في لبنان وتتخذ مكاناً بارزاً لها في مسألة الإحصائيات والأرقام. كما إن معرفة العدد الدقيق لأعداد اللاجئين السوريين أصبحت حاجة ملحة لأن قدرة لبنان على استيعابهم تخطت حدها الأقصى ولم تعد تحتتمل للأسباب الأمنية والاجتماعية والإقتصادية التي أصبحت معروفة جيداً. «وبالفعل كان هذا التدفق الهائل من اللاجئين السوريين مصدراً لضغوطات في مجالات عدة بدءاً بالبنى التحتية والتعليم والنقل والإستشفاء وصولاً إلى معدلات استهلاك الكهرباء والمياه»، وغيرها من الأمور المتعلقة بحياتهم وحاجاتهم اليومية. وقد أقرّت الأسرة الدولية لاسيما وكالات الأمم المتحدة بالأثر الهائل والمتشعب لهذه الأزمة على لبنان.

(المصرية، السودانية، الهندية والسريبنكية، إلخ...) بما يسهّل وضعهم ويزيد قدرة استيعاب لبنان لعمال سوريين.

اللاجئون: تحديد من يستحق صفة اللاجئ وإن كان حالياً لا يحمل بطاقة التسجيل الصادرة عن المفوضية ومراجعة ملفات من يحملون البطاقات بهدف إعادة تقييم أوضاع كل منهم وإعادة التحقيق فيها. على أن تتبع المعايير الدولية بحسب إتفاقية العام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والتفسير الواقعي والتطبيق العملي لهذه المعايير بحسب قراءة الدولة اللبنانية المرتكزة على معايير حقوق الانسان والتي يتم تبنيها بالتفاوض مع الأمم المتحدة كون لبنان لم يوقع هذه الإتفاقيات ولا بروتوكول عام ١٩٦٧. وينبغي كذلك التمييز، ضمن اللاجئين، بين من يحتاج إلى الحماية فقط وبين من يحتاج إلى مساندة حياتية.

معظم اللاجئين قادرين على العمل وتأمين حاجاتهم المادية ومسكن، وبالتالي كل ما يحتاجون إليه من المفوضية والمجتمع الدولي هو بطاقة التعريف التي تكفل حقوقهم كلاجئين وحقوق العودة وفرصة الإنتقال إلى بلد ثالث إذا توفرت. وهؤلاء اللاجئين يشكلون عبئاً أخف بكثير على الدولة اللبنانية شرط تأمين إحصاء جيد لهم وضبطهم أمنياً وتنظيمهم إقتصادياً كي لا يشكل وجودهم إغراقاً للسوق باليد العاملة الأجنبية على حساب اليد العاملة اللبنانية. ويكفي لذلك التشدد في تطبيق القوانين اللبنانية التي تعطي اللبنانيين حقاً حصرياً للعمل في مجالات معينة وأفضلية في مجالات أخرى. كذلك يمكن كما ذكرنا سابقاً إعطاء هؤلاء اللاجئين القادرين على العمل أفضلية مؤقتة (حتى انتهاء الأزمة) على باقي العمال الأجانب من سوريين ومن جنسيات أخرى.

أما القسم الآخر من اللاجئين والذي على عكس المعتقد السائد، يشكلون أقل من ٢٠٪ من إجمالي عدد المسجلين وهم بأكثريتهم الساحقة من النساء والأطفال، ليس لديهم القدرة على العمل وتأمين حاجاتهم وبالتالي يعتمدون بشكل كبير على المساعدات التي تؤمنها المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى. ورغم أن الأعداد ليست كبيرة إلا أن توزيع المساعدات المادية والغذائية يحتاج إلى تنظيم وإشراف كبيرين لتعميم الفائدة وتحسين فاعليتها وإيصالها إلى من هم أكثر حاجة بحسب المعايير الإنسانية السبعة..

الجهة القادرة على القيام بمهمة دراسة الملفات والتصنيف

أما الجهة التي يمكن أن تجري إعادة التقييم هذا فقد تكون من مؤسسات الدولة اللبنانية، كوزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع حملة وطنية تضم البلديات وقوى الأمن ومتطوعين من طلاب

الجامعات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. أما إذا رأت الدولة أن قدرات أجهزتها غير كافية للقيام بهذه المهمة الكبيرة بفعالية وحرفية، فيمكن للدولة أن تعيد التفاوض مع المفوضية وتوقع معها إتفاقية جديدة لتحديد الإطار الجديد لعملها في لبنان بحسب التفسير الذي اعتمدهت الدولة اللبنانية للمعايير. فقيام الدولة اللبنانية بهذه المهمة دونه عقبات عدة، مثل تمويله وجهوزية الجهات المعنية له، وغيرها من المعوقات اللوجستية والسياسية والمالية، ناهيك عن عوامل أخرى تتعلق بسوء الإدارة. وبناءً على تجارب سابقة، منها على سبيل المثال مشروع «رصد التحركات السكانية الطارئة» الذي أقفله وزارة الشؤون الإجتماعية في نيسان ٢٠١٧ لفشله بالقيام بمهمته التي وُضعت للرصد السكاني للاجئين السوريين، وأوقف وزير الشؤون الإجتماعية بيار بو عاصي هذا المشروع، إذ «تبين بعد سنوات أن العمل به غير منتج ولم يحقق الهدف المنشود منه كما وأن لا إمكانية لتحقيقه». لذلك يُستحسن أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهذه المهمة إذ لديها الإمكانيات وفرق العمل المدربة والجاهزة لإجرائها. فإن أي طرف آخر سيحتاج الى الكثير من الوقت والمال من أجل تنفيذها لأهمية ذلك على المستوى الدولي، من هنا، فإن إشارك الأمم المتحدة بعملية إعادة التسجيل يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه لبنان ويخفف من وطأتها على الدول المساعدة ويبيدها عن مواجهة المجتمع الدولي. وبذلك تلتزم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعريف والمعايير المتفق عليها وتتبعها في عملية تصنيف اللاجئين أو غير اللاجئين بإشراف الدولة اللبنانية، سواء عبر وزارة الشؤون الإجتماعية، أو لجنة مؤلفة من الوزارات المعنية أو لجنة مؤلفة من أمنيين وقضاة وحقوقيين للتحقق من تطبيق المعايير المفروضة من قبل الدولة.

معايير التصنيف

تعرف إتفاقية العام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين اللاجئ على أنه: «كل شخص موجود، بنتيجة أحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة إجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية وهو خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد».

٤ مقابلة مع الوزير بيار بو عاصي في جريدة المدن <http://www.almodon.com/politics/2017/8/7/%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D9%87%D8%AF%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86>

٥ المادّة- بند ٢ من إتفاقية العام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx%D9%87%D8%AF%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86>

يشمل هذا التعريف كما هو معمول به في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية معيارين أساسيين لتحديد من تنطبق عليه صفة اللاجئ. المعياران المعتمدان هما:

١- وجود مخاطر جدية (معيار موضوعي): أي الخطر الفعلي والموجود على أرض الواقع، الذي لا يكفي الإدعاء فقط بوجوده بل أيضاً التركيز على سبب مقنع وحسيّ قد يتغير مع الوقت.

٢- الخوف الشديد (معيار شخصي): وهو الخطر على الحياة والسلامة البدنية أو الحرية.

هنا تبرز الحاجة إلى تحديد كيفية فهم هذين المعيارين وتفسير كيفية تطبيقهما في الأزمة الحالية. الخطر الجدي هو معيار موضوعي يعتمد على دراسة واقع المعارك والمناطق المختلفة وسيطرة الجماعات المسلحة، بهدف تحديد ما إذا كانت عودة اللاجئ إلى منطقة معينة ستشكل خطراً جدياً على سلامته وحياته. إلا أن هذا المعيار فضفاض ويمكن تفسيره بأشكال مختلفة. تعتبر المفوضية^١ مثلاً أن العودة الآمنة لا تتأمن فقط بتوقف المعارك لفترة معينة بل تتوسع بطلب انتفاء وجود مظاهر مسلحة، عمليات تجنيد، أمكانية إصابة المنطقة بقذائف من أية جهة ما، ألغام أو مخلفات حربية أخرى، وانتفاء إمكانية تجدد المعارك. لا بل تذهب المفوضية إلى أبعاد من هذا، عبر اعتبار العاملين الإقتصادي والحقوقى أساسيين في تعريف الأمان أي أنها تزيد على شروط العودة الآمنة انتظام المؤسسات القانونية وإمكانات العمل وظروف العيش الكريم والمسكن اللائق والتأمين الصحي والحق بالتعليم. تبدو لأي مراقب أن الشروط الفضفاضة التي تشملها بعض التفسيرات تشكل عائقاً للعودة أكثر منها شروط سلامة، إذ أن سوريا لم تتمتع يوماً بتحقيق كل هذه الشروط، ولن تتمكن من تحقيقها إلا بعد عشرات السنين على أحسن تقدير، إضافة إلى أن هذه الشروط غير متوفرة في أي من بلدان اللجوء المجاورة. إذا كان كل من لبنان والأردن والعراق وتركيا عاجزاً عن تأمين معظم هذه الشروط لمواطنيه فكيف الحال لمئات آلاف اللاجئين؟ إذا اعتمدنا المعيار الفضفاض لنقول أن سوريا كلها غير آمنة فهذا يعني بحسب نفس المعايير أن لبنان أيضاً غير آمن ويجب أخذ اللاجئين إلى مكان آخر وهذا أمر غير واقعي. بالتالي فإن الحاجة ضرورية لنظرة واقعية للأمور ولقيام الدولة اللبنانية بتحديد كيفية تطبيق «إنتفاء الخطر الجدي». سيقوم الجزء الثاني من هذه الدراسة بمراجعة شاملة للمناطق السورية لمحاولة تحديد مدى الأمان الموجود في كل منها وبالتالي إمكانية عودة اللاجئين إليها.

أما المعيار الثاني وهو المعيار الشخصي (غير موضوعي) للخوف الشديد والذي يرتبط بطوعية عودة اللاجئين إذ لا يمكن إعادتهم إلى حيث يشعرون بالخطر. هنا أيضاً يمكن تفسير المعيار بشكل فضفاض

متطرف، حين نعتبر أن المرجع الوحيد هو شعور الشخص الداخلي بالخوف وبرغبته بالعودة، وهذا ما قد يؤدي إلى بقاءه بشكل مستمر وتفضيله البقاء على العودة حتى بعد انتهاء الحرب نهائياً وتأمين كل الشروط الموضوعية للعودة. للأسف إن الوضع الحالي في لبنان وحجم الأزمة لا يسمحان بهذه الرفاهية ولا يسمحان للبنان تحديداً بإرضاء الخيار الشخصي التفضيلي للاجئ ورغبته اختيار مكان إقامته، إذ أن لبنان فتح أبوابه بشكل إستثنائي ومن دون ضوابط لكل من شعر أن حياته بخطر. أما اليوم ومع اشتداد العبء، على لبنان تحديد قدرة الإحتمال لديه وأولوية من يستفيد من هذه القدرة ومن يجب أن يعود إلى بلاده^٧. لذلك وُجِب تصنيف اللاجئين بحسب أسباب الخوف الذي يشعرون به والتعاطي معهم على هذا الأساس. على سبيل المثال فمن عبّر في المقابلة معه أن خوفه نابع من «داعش»، وأنه هرب خوفاً من الإضطهاد والقمع والتطرف الديني الذي تشكله داعش، يمكن الطلب منه اليوم العودة إلى كل المناطق الخالية من «داعش» والتي لا إمكانية واقعية لعودة سيطرة داعش عليها وهي مستقرة إلى حد كبير ولم تشهد إشتباكات فعلية منذ زمن. أما من اعتبر أن خوفه هو من النظام السوري وقمعه، فيمكن البحث معه بإمكان عودته إلى منطقته في حال كانت هذه المنطقة خارج سيطرة النظام ولا إمكانية واقعية لعودة سيطرة النظام عليها، أو عودته إلى منطقة أخرى (غير منطقته) خارج سيطرة النظام وتشهد مستوى استقرار مقبول. يجب أن تؤخذ أيضاً بعين الإعتبار ما إذا كانت منطقته غير متاخمة للبنان وهو اختار أن يعبر مساحات شاسعة ليصل إلى لبنان بدل اللجوء إلى أقرب بلد آمن مجاور فهذا دليل على أن الشخص خطط ونفذ واختار ما يراه مناسباً له ولم يكن بوضع خوف شديد عند اللجوء^٨. كذلك باستثناء حالات محددة جداً ومبررة تبريراً مقنعاً يمكن اعتبار اللاجئين الذي يزور منطقته باستمرار (عدة مرات في السنة) هو شخص انتفى لديه الخوف الشديد وإلا لما كانت زيارة منطقته تتكرر، وأن سبب اختياره البقاء قد يكون إقتصادياً أو إنسانياً وبالتالي يجب التعامل معه على هذا الأساس واعتباره من فئة العمال الأجانب.

أما الحالات التي لا تنطبق عليها أي من الحالات المذكورة أعلاه فيجب تحديدها بشكل دقيق وإظهار عددها الحقيقي وإعطائها الأولوية بصفة اللجوء، والحماية والتقدميات الإنسانية.

إعادة النظر الدورية

تشكل إعادة التسجيل والتصنيف خطوة جوهرية في احتواء أزمة اللجوء في لبنان ومباشرة التخطيط

٧ ينبغي هنا التذكير أن النقاش هو حول وضع لبنان وأن إخراج اللاجئين من لبنان بسبب تخطي القدرة على الإستيعاب لا يُلغى أبداً إمكانية إستضافة دول ثالثة في العالم لهؤلاء وهو حل مستدام آخر ينبغي تفعيله.

٨ قد يقرر لبنان استثناء بعض الأقليات من هذا التصنيف إذ يمكن اعتبار أن اللاجئين المسيحي من الحسكة وحلب أو الدرزي من جبل الدروز قد اعتبر أن لبنان هو البلد الوحيد الذي يمكن أن يلجأ إليه بسبب مجتمعه التعددي.

للعودة. إلا أن هذا التصنيف المبني على معيارين متحركين، متغيرين، يمكن أن يتغيّر مع تطور الواقع الميداني في سوريا ومع تقدم الإستقرار والحل السياسي. لذلك من المهم جداً أن يكون هذا التصنيف دورياً يعاد النظر فيه سنوياً وينطوي على تقييم للمتغيرات.

بناءً عليه، ينبغي أن تشمل خطة الإنقاذ الوطنية فترة سماح مؤقتة تؤمن فيها الحماية للاجئ لفترة ستة أشهر بحسب مبدأ Prima Face (قد تكون قابلة للتجديد مرة واحدة)، يتم خلالها التدقيق والتحقيق بكل الملفات ويسجل كل من أصبح خارج نظام التسجيل في الفترة السابقة، تحت إشراف الدولة اللبنانية وبحسب فهمها وتفسيرها للمعايير الدولية. بعد انتهاء المهلة المؤقتة يفقد كل من لم تثبت مطابقتها لحالته للمواصفات، صفة اللاجئ ويعامل بالتالي على هذا الأساس. أما من يكتسب صفة اللاجئ فيعيد التدقيق بملفه وبتغيّر المعطيات الخاصة به كل سنة، وتقييم مواءمته لصفة اللاجئ أم لا، على أن تتحمل المفوضية (إذا كانت هي من يطبق الخطة) مسؤولية تأخرها بالبت بأي ملفات أو بإعادة النظر الدورية.

في هذا الإطار، أيد وزير الشؤون الإجتماعية بيار بو عاصي خلال مقابلة حصرية معه^٩ هذا الحل معتبراً أنه «بصفته وزير الشؤون الإجتماعية يدعم عملية استكمال تسجيل النازحين السوريين من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على ان يتم الإتفاق معها على آليات التسجيل وتبادل المعلومات وإعطاء وزارة الشؤون الإجتماعية حق الوصول إلى قاعدة بيانات النازحين السوريين، كما هو قائم اليوم بينهما، إذ أعطت المفوضية للوزارة قاعدة البيانات التي تملكها للنازحين التي سجلتهم حتى عام ٢٠١٥». وشدد بو عاصي على «وجوب استكمال التسجيل من أجل ضم العدد الأكبر من النازحين السوريين بشرط التنسيق بين المفوضية والدولة اللبنانية والتعاون مع وزارة الشؤون الإجتماعية عبر مشاركتها قاعدة البيانات».

نتائج التصنيف والخطوات التالية

بعدد الإنتهاء من التصنيف بحسب المعايير المذكورة أعلاه، أو حتى مع بدء العملية يمكن بدء الخطوات التالية:

١- تحديد عدد السوريين اللاجئين الفعليين، وهو حتماً سيكون أقل من الأرقام المتداولة حالياً والتي تشمل كل السوريين الموجودين في لبنان، مما يضخم المخاوف وردات الفعل.

٢- فصل مسار التعاطي مع اللاجئين عن ملف العمال الأجانب السوريين مما يسهل وضع سياسة شاملة للعمالة الأجنبية تحدد حاجات لبنان (العددية والقطاعية)، تنظم وتحدد أماكن تواجدهم، وتحدد أفضليات الإستخدام بما لا يتضارب مع اليد العاملة اللبنانية. يجوز من خلال هذه السياسة إعطاء أفضلية مؤقتة للعمال السوريين على غيرهم من الجنسيات إلى حين انتهاء الأزمة لا سيما في القطاعات التي توظف يد عاملة أجنبية كالتنظيفات والزراعة والحمالين وغيرها.

٣- نزع صفة اللاجئ عن كل سوري يفتقد المعايير المحددة من قبل الدولة اللبنانية والأمم المتحدة، كما حصل سابقاً. من هنا، ينبغي على لبنان أن يعطي الأولوية إلى اللاجئ الذي يواجه خطراً فعلياً على حياته ولا يمكنه العودة بشكل آمن، فيبقى في الأراضي اللبنانية إلى حين تأمين المناطق الآمنة له.

٤- تسهيل الحصول على إقامات شرعية للذين تنطبق عليهم صفة اللاجئين فعلياً، مما يسهل حصولهم على الأوراق المطلوبة لتسجيل الوقوعات ووثائق الولادات الجديدة، الزيجات والوفيات لدى الدوائر المختصة، وكذلك يسهل عليهم التنقل والعمل (يمكن إعطاؤهم أولوية) مما يخفف من العبء المادي لإستضافتهم.

٥- إعادة من لا يصنفون كلاجئين إلى بلادهم فوراً (إلا إذا بقيت حاجة في الأسواق اللبنانية لعمالة أجنبية تفوق عدد اللاجئين وهذا أمر مستبعد)

٦- إعادة من انتفت أسباب لجوئهم بالتعاون مع الأمم المتحدة ودول الجوار بحسب التصنيف المذكور أعلاه إلى المناطق المناسبة. بدء العمل على استكشاف إمكانية إعادة لاجئين إلى مناطق خفض التصعيد المستقرة والتي بدأت تعود إلى الحياة الإقتصادية، حتى ولو لم تكن مناطقهم الأصلية ليتلقوا الحماية والمساعدات الإنسانية هناك بدل تلقيها في لبنان.

ثانياً: دراسة الواقع الميداني السوري

مفهوم المناطق الآمنة

تتمثل إحدى وسائل توفير الحماية للمدنيين الذين يُستهدفون عمداً أثناء النزاعات المسلحة في إنشاء أماكن للحماية ومراقبتها، سواء بموافقة بعض أو كل أطراف النزاع أو دونها^١. تضم إتفاقيات

١- Bruce M, Oswald. "The creation and control of places of protection during United Nations peace operations". Inter-national Review of the Red Cross. December 2001. Vol. 83, No 844

جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، أكثر القواعد أهمية للحد من همجية الحروب، وتوفير الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية (المدنيون، وعمال الصحة، وعمال الإغاثة) والذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية (الجرحي، والمرضى، وجنود السفن الغارقة، وأسرى الحرب)^{١١}. أما مصطلح المناطق الآمنة، فقد أُطلق على المواقع الآمنة التي أنشأتها الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك، حيث تطرق قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) للمرة الأولى إلى مفهوم المنطقة الآمنة، وطالب بأن تعامل سربيرينتسا والمناطق المحيطة بها كمنطقة آمنة يتعين أن تكون خالية من أي هجمات مسلحة أو أعمال عدوانية أخرى^{١٢}. وتم في ما بعد توسيع نطاق المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك إلى المدن الأخرى التي تحتاج الأمن من خلال القرار ٨٢٤ (١٩٩٣)^{١٣}. وكان هدف هذه القرارات التي سمحت لمجلس الأمن بالتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حظر الهجمات المسلحة أو أي عمل عدائي داخل وحول هذه المناطق، وزيادة عدد قوة الامم المتحدة للحماية بغية رصد الحالة الإنسانية في المناطق الآمنة.

ثم برز لاحقاً مصطلحاً جديد عُرف بـ «مناطق إنسانية آمنة»، حين وسَّع مجلس الأمن في قراره ٩١٨ (١٩٩٤) من صلاحيات بعثة تقديم المساعدة التابعة للأمم المتحدة في رواندا، بحيث تُسهم في حماية المتشردين واللاجئين المدنيين المعرضين للخطر، وتوفير الأمن والدعم لتوزيع إمدادات الإغاثة ولعمليات الإغاثة الإنسانية، كما قد يتعين عليها أن تتخذ إجراءات للدفاع عن النفس ضد الجماعات أو الأشخاص الذين يهددون المناطق المحمية وأفراد الأمم المتحدة وسائر أفراد البعثات الإنسانية، ووسائل تقديم وتوزيع الإغاثة الإنسانية^{١٤}.

كما تبيَّن مما أوردناه، تعدد الإجراءات التي يتم اللجوء إليها عند إنشاء أماكن حماية للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وتُعتبرُ الترتيبات المُتبعة عند قيام «المناطق الآمنة» الأكثر اعتماداً على هذا الصعيد. وإذا ما أردنا تعريف «المناطق الآمنة» بشكل واضح، فهي عبارة عن «مناطق محددة باتفاق لا يقوم بموجبه أطراف النزاع المسلح بنشر قوات عسكرية فيها أو تنفيذ هجمات عليها. كما يتم إنشاؤها بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. يمكن أن تشمل مناطق حظر الطيران، والتي تحظر على بعض -

١١ «اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية». اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ٢٩ تشرين الأول، ٢٠١٠.

١٢ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨١٩ (١٩٩٣).

١٣ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨٢٤ (١٩٩٣).

١٤ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩١٨ (١٩٩٤).

أو كل - أطراف النزاع إجراء طلعات جوية فوقها. تهدف هذه المناطق إلى حماية المدنيين الفارين من القتال، وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية. قد يُدافع عنها بقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو قوات أخرى»^{١٥}.

تُظهرُ التجارب الدولية أن للمناطق الآمنة سِجلاً سيئاً، بدءاً من المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك^{١٦}، وصولاً إلى رواندا^{١٧}، وسيريلانكا^{١٨}. وقال كريستوفر بويان المتحدث بإسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: «التاريخ يعطينا بعض الدروس الصارخة والحديثة نسبياً في فعالية المناطق الآمنة». «إننا نشعر بقلق بالغ لأن الأشخاص الذين يبحثون عن الأمن سيتعرضون للعنف ذاته الذي يحاولون الفرار منه»^{١٩}.

يُشيرُ تقرير نشرته «هيومن رايتس ووتش»، إلى أن المناطق الآمنة غالباً ما تشكل خطورة كبيرة على المدنيين داخلها، وسيكون وعد السلامة فيها ضرباً من الوهم إن لم تتحقق الضمانات الكافية^{٢٠}. ويعتبر الخبراء أن المناطق الآمنة لا يمكنها أن تعمل، سواء بسبب إحتجاز اللاجئين الذين لهم الحق في الفرار ومنعهم من التنقل، أو بسبب عدم قدرة هذه المناطق على منع تزايد العنف داخل منطقة الحرب النشطة^{٢١}.

ما يُطرح اليوم هو عودة اللاجئين السوريين إلى مناطق آمنة في بلادهم. لكن قيام مناطق آمنة في سوريا، أو الإعراف بترتيبات ماثلة صادرة عن مجلس الأمن الدولي، لم يكن متاحاً في مراحل سابقة من الصراع السوري، وربما لن يكون ممكناً في المرحلة المقبلة. لذلك فإن عملية البحث عن ملاذات آمنة لعودة اللاجئين إلى سوريا تتطلب الإرتكان إلى الواقع السياسي والعسكري القائم هناك، مع الأخذ بعين الإعتبار ديناميكية الصراع وما يُمكن أن تحمله من مُتغيرات على الساحة السورية. ويُفرض هذا الواقع تقسيم الجغرافيا السورية إلى ثلاث مناطق: أولاً، مناطق سيطرة المعارضة السورية، وتشمل بشكل أساسي «مناطق خفض التصعيد» التي أنتجتها محادثات أستانا ولقاء هامبورغ، ومنطقتي «درع

١٥ «أسئلة وأجوبة حول المناطق الآمنة والنزاع المسلح في سوريا». هيومن رايتس ووتش. ١٦ آذار، ٢٠١٧.

David, Rohde. "The Srebrenica Genocide - Remembering Srebrenica". November 17, 2014.

١٧ عبد الحسين، شعبان. «ترمب والمناطق الآمنة في سوريا». الجزيرة. ١١ شباط، ٢٠١٧.

١٨ مصطفى شفيق، علام. «مشروطيات فاعلية «المناطق الآمنة» في مناطق الصراعات بالإقليم». المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

١٥ شباط، ٢٠١٧.

Howard, LaFranchi. "Trump pushes for 'safe zones' in Syria: Could they work?" *The Christian Science Monitor*. ١٩ February 13, 2017.

٢٠ «أسئلة وأجوبة حول المناطق الآمنة والنزاع المسلح في سوريا». هيومن رايتس ووتش. ١٦ آذار، ٢٠١٧.

Lauren, Wolfe. "There Are No Real 'Safe Zones' and There Never Have Been". *Foreign Policy*. March 30, 2017.

الفرات» و«عفرين» اللتين تخضعان لسيطرة مجموعات المعارضة الموالية لتركيا. ثانياً، المناطق التي تخضع لسيطرة النظام السوري، وسيتم تقسيمها لأغراض هذه الدراسة إلى مناطق سيطرة النظام غرب سوريا أو ما يُعرف بسوريا المفيدة، ومناطق سيطرة النظام شرق سوريا والتي حُرّت مؤخراً من داعش. ثالثاً، المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، أو لنفوذ الميليشيات الكردية. ستساعد قراءة التطورات الميدانية في هذه المناطق، والسياسية في سوريا بشكل عام، على الخروج بتصوّر حول مستقبل هذه المناطق، ومعرفة مدى إمكانية اعتبارها ملاذات آمنة تسمح بعودة بعض اللاجئين السوريين من دول الجوار بحسب ظروفهم وتصنيفهم.

المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية

مناطق خفض التصعيد

وَقَعَت روسيا وإيران وتركيا في ٤ أيار الفائت في آستانا إتفاقاً يدعو الى إقامة ما يسمى بمناطق «خفض التصعيد» في سوريا. ويشمل الإتفاق أربع مناطق، وهي محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة (محافظات اللاذقية وحماة وحلب)، بعض الأجزاء في شمال محافظة حمص، الغوطة الشرقية، وبعض أجزاء جنوب سوريا (محافظتي درعا والقنيطرة)^{٢٣}. ويتوجّب بحسب الإتفاق وقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتنازعة ضمن خطوط مناطق خفض التصعيد، وإنشاء المناطق الأمنية على إمتداد مناطق خفض التصعيد لمنع وقوع حوادث ومواجهات عسكرية بين الأطراف المتنازعة، مع مواصلة القتال ضد داعش وجبهة النصرة داخل وخارج مناطق خفض التصعيد^{٢٤}. كما يشير الإتفاق إلى ضرورة العمل على توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والمعونة الطبية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين، وإعادة تهئية البنى التحتية الأساسية والظروف اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً بصورة آمنة وطوعية^{٢٥}. وفي حين أن الهدف المُعلن لقيام تلك المناطق كان الحدّ من العنف وحماية المدنيين، إلا أن التطورات الأخيرة أظهرت أن الإتفاق لم يكن سوى إستراتيجية لإدارة الحرب، حيث أتاح للنظام تهدئة الجبهات الغربية والتوجه شرقاً لانتزاع مناطق كانت تسيطر عليها داعش، ليعود بعدها ويحرك الجبهات في مناطق خفض التصعيد بهدف إضعاف المعارضة وقضم الأراضي التي تسيطر عليها^{٢٥}.

٢٣ "Memorandum on the creation of de-escalation areas in the Syrian Arab Republic". The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. May 6, 2017.

.Ibid ٢٣

.Ibid ٢٤

٢٥ "How De-Escalation Zones in Syria Became a War Management Strategy". Syria Deeply. February 6, 2018.

منطقة خفض التصعيد في محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة

بدأ الجيش التركي في تشرين الأول الفائت تشكيل نقاط مراقبة في منطقة خفض التصعيد في إدلب في إطار اتفاق آستانا^{٢٦}، بعد أن توصلت أنقرة إلى إتفاق مع هيئة تحرير الشام لدخول شمال إدلب، وإنشاء منطقة عازلة تركية تمتد من منطقة «أطمة» الحدودية بريف إدلب الشمالي باتجاه «دار تعزة» و«عندان» غربي حلب^{٢٧}. ويسعى الاتراك من خلال تدخلهم في محافظة إدلب إلى منع إنشاء كيان كردي بين عفرين ونهر دجلة^{٢٨}، كذلك إقامة منطقة خاضعة للوصاية التركية هناك، تسمح مستقبلاً بعودة اللاجئين في تركيا إليها^{٢٩}. ويُقدر عدد سكان المحافظة حالياً بنحو مليوني شخص، بينهم مئات الآلاف من النازحين من محافظات أخرى^{٣٠}. وتكتسب محافظة إدلب أهمية كبيرة، إذ تُعتبر ملاذاً ل «هيئة تحرير الشام» التي أحكمت سيطرتها على مساحات واسعة فيها، ما دفع النظام أواخر العام الماضي إلى بدء حملة عسكرية على المحافظة تحت شعار محاربة الإرهاب^{٣١}. بيد أن رغبة النظام بالسيطرة على محافظة إدلب قد لا تتوافق مع حسابات أنقرة وموسكو، إذ تعمل تركيا على تشكيل ١٢ مركز مراقبة في إدلب كجزء من عملية آستانا^{٣٢}. ويبقى على عاتق تركيا مستقبلاً تحقيق الإستقرار في منطقة خفض التصعيد التي ستخضع لنفوذها. ويتطلب ذلك اللجوء بعض الترتيبات، من ضمنها الدفع نحو قيام مجلس مدني تمثيلي، وتحويل الفصائل المسلحة إلى قوات أمن محلية تخضع لسلطة هذا المجلس. وهذا سيسمح بتهيئة الظروف لعودة اللاجئين الهاربين من بطش الأسد إليها.

منطقة خفض التصعيد في شمال محافظة حمص

تضم الرستن وتلبيسة ومناطق أخرى تسيطر عليها جماعات المعارضة، ويعيش فيها نحو ١٨٠ ألف مدني^{٣٣}. يُعرقل النظام السوري تطبيق اتفاق مناطق خفض التصعيد في ريف حمص الشمالي، كونه يفرض حصاراً على المنطقة ويُغلقُ المعابر الإنسانية بشكل كامل^{٣٤}. تُمت رعاية هدنة جديدة

Turkish forces in Idlib in, defeat terror threats, monitor de-escalation zones". Daily Sabah. October 13, 2017 ٢٦

"Turkey's Operation in Idlib May Not Bring All-Out War With al-Qaida". Syria Deeply. October 10, 2017. ٢٧

Fabrice, Balanche. "Preventing a Jihadist Factory in Idlib". The Washington Institute. August 31, 2017. ٢٨

"Turkey's Operation in Idlib May Not Bring All-Out War With al-Qaida". Syria Deeply. October 10, 2017. ٢٩

٣٠ إدلب منطقة «خفض توتر» سورية رابعة». BBC عربي. ١٥ أيلول، ٢٠١٧.

٣١ ضابط سوري يكشف عن معركة قادمة في إدلب ومصير «الجيش البديلة» و«النصرة». Sputnik عربي. ٢٨ كانون الأول، ٢٠١٧.

٣٢ Nilay Kar, Onum. "Turkey has 'no interest in occupying any part of Syria'". Anadolu Agency. February 3, 2018. ٣٢

٣٣ "Russian Defence Ministry held a briefing titled "Principles of implementation of the Memorandum on Syria de-escalation zones signed in Astana". Ministry of Defence of the Russian Federation. May 5, 2017.

٣٤ رامي، نصار. «مشاريع زراعية في حمص تكسر حصار قوات النظام». جيون. ٢ تشرين الأول، ٢٠١٧.

بوساطة مصرية - روسية في أوائل آب الماضي^{٢٥}، كما تم التوصل في أواخر أيلول الماضي إلى إتفاقٍ جديد بوساطة روسية بين ممثلين عن مناطق في ريف حمص الشمالي وممثلين عن النظام^{٢٦}، إلا أن جميع هذه الوساطات لم تُجدِ نفعاً، وما زالت الخروقات تُسجل إلى اليوم. ومن المَرَجح أن يزيد النظام من خروقاته للهدنة، ويستمر بحصاره للمنطقة بهدف إخضاعها وتهجير سكانها. وسيُخدم ذلك سياسة التغيير الديموغرافي التي إنتهجها النظام وحلفاؤه في مدينة حمص^{٢٧}، ليتَمَّ ضمَّ ريف حمص الشمالي إليها. وممَّا لا شك فيه أن هذا التوجه سيكون عائناً أمام عودة اللاجئين والمشردين داخلياً والذين لا يتلاءمون مع هذا التغيير الديموغرافي، إلى مدنهم وبلداتهم هناك.

منطقة خفض التصعيد في الغوطة الشرقية

كان يَقطن هذه المنطقة، عند إبرام إتفاق مناطق التصعيد، حوالي ٦٩٠ ألف مدني. ورغم إنضمام الفصيلين الأكبر في الغوطة الشرقية «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن» إلى نظام وقف إطلاق النار^{٢٨}، والإتفاقات التي تم إبرامها بوساطة مصرية لضبط عمل هذه المنطقة^{٢٩}، والقرار الأممي رقم ٢٤٠١ الذي إعتمده مجلس الأمن في شباط الماضي بهدف وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سوريا^{٣٠}، إلا أن النظام تابع حصاره للغوطة الشرقية، وصعد حملته العسكرية بدعمٍ من موسكو حتى نجح في إخضاعها^{٣١}. وشهدت الغوطة الشرقية خلال الأسابيع الأخيرة عملية تهجير منظمة، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية في أواخر آذار الفائت، أن نحو ١٥٠ ألف مدني غادروا الغوطة الشرقية منذ ٢٨ شباط الماضي^{٣٢}، وأن المدنيين لا يزالون مستمرين في مغادرة المنطقة ومن بينهم سكان من مدينة دوما، يواصلون خروجهم عبر ممر في مخيم الوافدين شمال غوطة دمشق الشرقية^{٣٣}. وربما يسعى النظام بذلك إلى تهجير سكان الغوطة الشرقية بما يتلائم مع الهندسة الديموغرافية التي يرسمها مع حلفائه الإيرانيين، والتي تركز على توفير كتلة سكانية حول دمشق، وبين دمشق والحدود اللبنانية، تكون

٢٥ «بعد استكمالها لأسبوع من سريانها...انهيار الهدنة المصرية - الروسية في ريف حمص الشمالي». المرصد السوري لحقوق الإنسان. ١٠ آب، ٢٠١٧.

٢٦ «بوساطة روسية..اتفاق بين ممثلين عن مناطق بريف حمص الشمالي وبين سلطات النظام يشمل تخفيف التصعيد لنحو ٢٥ منطقة». المرصد السوري لحقوق الإنسان. ٢٧ أيلول، ٢٠١٧.

٢٨ «No Return to Homs: A case study on demographic engineering in Syria». The Syria Institute. February 21, 2017.

٢٩ «قوات الأسد تخترق إتفاق «خفض التصعيد» وتحرق الغوطة وجوبر». Orient Net. ١٩ آب، ٢٠١٧.

٣٠ «الدفاع الروسية: توقيع إتفاق تنظيم منطقة «تخفيف التصعيد» في الغوطة الشرقية». Sputnik عربي. ٢٢ تموز، ٢٠١٧؛ أشرف، عبد الحميد. «شاهد..علوش يكشف تفاصيل إتفاق القاهرة لوقف النار بالغوطة». العربية. ١٢ تشرين الاول، ٢٠١٧.

٣١ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٠١ (٢٠١٨).

٣٢ «الغوطة» حفلات تُجلى مقاتلين ومدنيتين من دوما... «خلافات» في «جيش الإسلام». النهار. ٢ نيسان، ٢٠١٨.

٣٣ أمين، العاصي. باسم، دياغ. «١٥٠ ألف سوري هُجروا من الغوطة عشية القمة التركية-الروسية-الإيرانية». العربي الجديد. ١ نيسان، ٢٠١٨.

موالية لظهران^{٤٢}. ومما لا شك فيه، أن اللاجئين في الدول المجاورة والنازحين داخلياً سيعانون من هذه السياسة التي ستكون عائقاً أمام العودة إلى تلك المنطقة.

منطقة خفض التصعيد جنوب سوريا

تشمل هذه المنطقة محافظتي درعا والقنيطرة، وتقع تحت سيطرة فصائل المعارضة، ويعيش فيها ما حوالي ٨٠٠ ألف مدني^{٤٤}. توصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في ٧ تموز الماضي إلى إتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب غربي سوريا، خلال إجتماعهما على هامش قمة المجموعة العشرين في مدينة هامبورغ الألمانية^{٤٥}. وجاء الإتفاق نتيجة مسارٍ تفاوضيٍّ، جرى بعيداً عن الأضواء بين خبراء روس وأميركيين وأردنيين في العاصمة الأردنية عمّان، لم تكن إسرائيل بعيدةً منه، لوضع ترتيباتٍ أمنيةٍ تشمل جنوب سوريا الغربي، تؤمن حدود الأردن وإسرائيل، وتمنع إيران من الإقتراب منها^{٤٦}. تم تثبيت هذا الإتفاق في ٨ تشرين الثاني الماضي، حيث وقعت الولايات المتحدة والإتحاد الروسي والمملكة الأردنية الهاشمية في عمان (الأردن) ما عُرف بـ «مذكرة المبادئ». وتعزز هذه المذكرة نجاح المبادرة لوقف إطلاق النار من خلال سحب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب من المنطقة، وضمان الإمتثال لإتفاق وقف إطلاق النار عبر مواصلة مركز الرصد في عمان عمله بمشاركة خبراء من الدول الثلاث^{٤٧}. وتعكس المذكرة الإلتزام الثلاثي بالحفاظ على الترتيبات الإدارية وترتيبات الحكم القائمة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الجنوب الغربي خلال هذه المرحلة، أي بعبارة أخرى من دون أن تُسَلِّم المعارضة الأراضي إلى النظام. كما أن القضاء على وجود القوات الأجنبية غير السورية، يشمل القوات الإيرانية والمليشيات التي تدعمها إيران وكذلك الجهاديين الأجانب الذين يعملون مع جبهة النصرة وغيرها من الجماعات المتطرفة^{٤٨}. لكن حتى يومنا هذا، لم تُطبّق بنود هذا الإتفاق، خاصّةً بعد

Martin, Chulov. "Iran repopulates Syria with Shia Muslims to help tighten regime's control". The Guardian. January ٤٢ 14, 2017.

"Russian Defence Ministry held a briefing titled "Principles of implementation of the Memorandum on Syria de-escalation zones signed in Astana"". Ministry of Defence of the Russian Federation. May 5, 2017.

Zachary, Cohen, Kevin, Liptak. "Tillerson: Trump, Putin reach Syria ceasefire agreement". CNN Politics. July 8, ٤٥ 2017.

٤٦ «إتفاق هامبورغ» الروسي الأمريكي حول سورية: أهدافه وتداعياته». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ١٠ تموز، ٢٠١٧.

"Joint Statement by the President of the United States and the President of the Russian Federation". U.S. Department Of State. November 11, 2017.

٤٨ «إيجاز صحفي بشأن البيان المشترك الصادر عن رئيس الولايات المتحدة ورئيس الإتحاد الروسي حول سوريا». U.S. Department Of State. ١١ تشرين الثاني، ٢٠١٧.

رفض إيران مطالب موسكو بسحب عناصرها من جنوب سوريا^{٤٩}. وربما يتطور الوضع نحو الأسوأ إذا ما تغاضت موسكو عن مطلب تل أبيب الداعي إلى سحب الميليشيات الموالية لإيران من هناك^{٥٠}. إنما بشكل عام، ورغم بعض الخروقات، يسود الهدوء منطقة خفض التصعيد في الجنوب السوري^{٥١}، وهذا ما يميزها بشكل أكبر عن باقي مناطق خفض التصعيد المشمولة باتفاق آستانا. وقد ساهم هذا الواقع بتشجيع اللاجئين للعودة إلى ديارهم، حيث أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أواخر تشرين الثاني الماضي أن عدد السوريين العائدين من الأردن إلى بلدهم منذ بدء العمل باتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سوريا بلغ قرابة الألف شهرياً^{٥٢}. لكن يبقى تأمين الخدمات الأساسية التي تشرف عليها المجالس المحليّة إحدى المعضلات الأساسية. إذ تعاني تلك المجالس من صعوبات كبيرة، أهمها عدم توفّر الدعم الماليّ الكافي، وافتقارها إلى الكوادر المختصّة وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة. كما تعاني من عقبات في تشكيلها حيث لا يتم غالباً اختيار أعضاء المجالس بطريقة ديمقراطية عبر الانتخاب المباشر، بل يكون وفق الحسابات الخاصّة التي تتعلّق بأخذ كل عائلة أو عشيرة مقعداً في المجلس، كما تشترط الفصائل العسكرية تعيين بعض الأعضاء من المحسوبين عليها^{٥٣}. بطبيعة الحال، إن الإلتزام بمذكرة المبادئ من قبل الاطراف الموقّعة عليها، سيضمن حالة من الإستقرار الدائم في المنطقة، وذلك إلى حين التوصل لتسوية سياسية للصراع السوري. وسيسهل ذلك من عودة اللاجئين والنازحين داخليّاً إلى تلك المنطقة.

منطقة درع الفرات وعفرين

تبدل الحكومة التركيّة جهوداً كبيرة لإعادة إعمار منطقة «درع الفرات» في ريف حلب. وتتركز الجهود التركيّة خصوصاً مدينة الباب في ريف حلب^{٥٤}. وكانت وزارة شؤون الأسرة والسياسة الاجتماعية التركية قد أطلقت في آب الفائت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشروعاً يهدف إلى إعادة ١٠٠ ألف سوري إلى مدينة الباب السورية^{٥٥}. بطبيعة الحال تُعتبر هذه المنطقة ملاذاً آمناً

٤٩ راند، جبر. ميشال، أبونجم، علي، بردى. «تحرك روسي لتفادي ضربة إسرائيلية «حتمية»». الشرق الأوسط. ٣ شباط، ٢٠١٨.

٥٠ معتصم، محسن. «إسرائيل تطالب بانسحاب المقاتلين المدعومين من إيران من جنوب سوريا». إرم نيوز. ١٠ شباط، ٢٠١٨.

٥١ «مناطق سريان الاتفاق الثلاثي في الجنوب السوري تشهد هدوءاً بعد سلسلة خروقات». المرصد السوري لحقوق الإنسان. ١١ شباط، ٢٠١٨.

٥٢ "1,000 Syrian refugees leave Jordan each month". Gulf News. November 27, 2017.

٥٣ سامر، الأحمد. «المجالس المحلية في ظل «خفض التصعيد» درعا نموذجاً». جيون. ٢٤ آب، ٢٠١٧.

٥٤ خالد، الخطيب. «تركيا تدعم المجلس المحلي في مدينة الباب للنهوض بالمدينة وإعادة إعمارها». Al-Monitor. ٢٩ آب، ٢٠١٧.

٥٥ Fevzi, Kizilkoyun. "Around 100,000 refugees expected to return to Syria from Turkey by end of 2017: Study". Hürriyet Daily News. August 7, 2017.

للنازحين واللاجئين، والأرجح أن تساهم، مستقبلاً، بعودة اللاجئين السوريين في تركيا على أن تعطى الأولوية لها قبل دول الجوار.

أما بالنسبة لعفرين، فقد أعلنت القيادة التركية في الآونة الأخيرة عن إمكانية إرسال مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى هناك، بعد الإنتصار الذي حققته في العملية العسكرية^{٥٦}. لكن الأكراد ينظرون بريبة إلى تلك الخطوة، ويهتمون تركيا بالسعي لتغيير التركيبة السكانية لجيب عفرين ذات الاغلبية الكردية^{٥٧}. لذلك قد تؤدي هذه الخطوة إذا ما أقدمت أنقرة عليها إلى رفع منسوب التوتر بين أغلبية اللاجئين السوريين ذات الأصول العربية من جهة والأكراد من جهة أخرى، وتُفضي في نهاية المطاف إلى دخول السكان المحليين في صدامات مع اللاجئين.

المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري

غرب سوريا

تُعتبر المنطقة الواقعة تحت سيطرة النظام السوري غرب سوريا، أو ما يُعرف بسوريا المفيدة، مستقرة إلى حدٍ كبير مقارنة مع باقي المناطق السورية. وهي تمتد من دمشق إلى القلمون وحمص ودرعا وحماة، وصولاً إلى طرطوس واللاذقية وحتى الحدود التركية^{٥٨}.

لكن، هناك عاملٌ مهمٌ يمنع اللاجئين السوريين المؤيدين للنظام من العودة إلى مناطقهم، ويشمل أيضاً الرجال السوريين كافة، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٥ عاماً، ألا وهو الخوف من تجنيدهم في صفوف الجيش السوري^{٥٩}. ويُشكل فساد المسؤولين السوريين السبب الثاني لبقاء اللاجئين في لبنان، حيث لا يجرؤ الرجال على العودة إلى سوريا خوفاً من اعتقالهم التعسفي، وإرغامهم على دفع مبالغ كبيرة للإفراج عنهم^{٦٠}.

أما مدينة حلب، فإن الدمار الذي طالها كبيرٌ جداً. ولا تزال حلب الشرقية في حالة خراب. وقد تم تطهير شوارعها من الأنقاض، ولكن، لم يتم إعادة بناء سوى القليل من المباني المدمرة أو المتضررة

Dorian, Jones. "Turkey Eyes Refugees Returning to Afrin, Syria". VOA News. March 8, 2018. ^{٥٦}

.Ibid ^{٥٧}

٥٨ «سوريا المفيدة» آخر الأوراق الروسية لإنقاذ الأسد». الخليج أونلاين. ١ تشرين الأول، ٢٠١٥.

Fabrice, Balanche. "A Half-Million Syrian Returnees? A Look Behind the Numbers". The Washington Institute. July ٥٩ 7, 2017.

.Ibid ^{٦٠}

بشدة. وهذا منع مئات الآلاف من العودة، إما لأن منازلهم محطمة، أو لأنهم يخشون الانتقام بسبب ولائهم للمعارضة^{٦١}.

شرق سوريا

لن يكون تحقيق الإستقرار في مناطق نفوذ النظام المحررة من داعش شرق سوريا بالأمر السهل، خاصةً في محافظة دير الزور التي يسيطر النظام على مدنها الأساسية^{٦٢}. فاستعادة النظام السيطرة هناك مصحوباً بالمليشيات الشيعية سيفتح الباب على الأرجح أمام عدم استقرار طويل الأمد، وقد نشهد عودةً لتنظيم القاعدة الى حيث كان يمتلك المعقل الأكبر له داخل سوريا^{٦٣}. كما أنه من المرجح أن يسعى النظام مستقبلاً لاستعادة مصادر الطاقة والموارد الطبيعية شرق نهر الفرات^{٦٤}، وسيُدخله ذلك إذا ما حصل في مواجهة عسكرية مع قوات سوريا الديمقراطية. لذلك فإن المطالبة بعودة اللاجئين من دول الجوار إلى دير الزور لن يكون ممكناً في المستقبل القريب، وذلك بانتظار تحقيق الإستقرار فيها وعودة النازحين داخلياً إليها.

المناطق الخاضعة لنفوذ قوات سوريا الديمقراطية

تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على مساحات واسعة شرق منطقة درع الفرات، منها مدينتا منبج وعين العرب شمال محافظة حلب، والمساحة الأكبر من محافظة الرقة من ضمنها مدينة الرقة وشمال المحافظة، والمساحة الأكبر من محافظة الحسكة، وجزء من محافظة دير الزور الواقع شرق الفرات^{٦٥}. ويتألف إقليم «روج آفا الكردي» والذي لا اعترافاً دولياً به، من ثلاث مناطق رئيسية هي: عفرين؛ عين العرب «كوباني»؛ والجزيرة السورية^{٦٦}.

وتُعتبر مناطق الإقليم الواقعة شرق منطقة درع الفرات مستقرة في المرحلة الحالية، رغم محاولة تركيا زعزعة الإستقرار في المدن والبلدات ذات الأغلبية العربية^{٦٧}. و يُعدُّ التواجد الأمريكي هناك^{٦٨}، عاملاً

٦١ Bassem, Mroue. "Life slowly returns to shattered Aleppo". The Daily Star. January 27, 2018. ٦١

٦٢ Syrian civil war map. Retrieved February 13, 2018, from <https://syriancivilwarmap.com/> ٦٢

٦٣ Michael, Young. "What's Next in Deir Ezzor?" Carnegie Middle East Center. September 22, 2017. ٦٣

٦٤ «التحالف يقصف ميليشيا موالية للأشد شرقاً». ومقتل ١٠٠. العربية. ٨ شباط، ٢٠١٨.

٦٥ Syrian civil war map. Retrieved February 13, 2018, from <https://syriancivilwarmap.com/> ٦٥

٦٦ خليل، المقداد. «قطعة من سورية: ماذا تعرف عن (روج آفا) التي لم يعترف بها أحد دولياً». أورينت نت. ٣١ تموز، ٢٠١٥.

٦٧ Genevieve, Casagrande. "Post-ISIS Insurgency Looms in Northern Syria". Institute For The Study Of War. November 7, 2017.

٦٨ رائد، الحامد. «التواجد العسكري الأمريكي في سوريا غاياته وأفاقه المستقبلية». معهد العالم للدراسات. ٣ تشرين الثاني، ٢٠١٧.

إضافياً لتثبيت الإستقرار خاصةً في وجه التهديدات التركية. و ليس واضحاً بعد، ما إذا كان هناك من إمكانية للتوصل إلى حلٍ بين واشنطن وأنقرة حول مستقبل مدينة منبج، بعد أن أعلنت تركيا مراراً وتكراراً عن نيتها التوغل باتجاه المدينة^{٦٩}.

ويُحاول الأكراد خلق اكتفاء ذاتي وإقتصاديّ لمناطقهم، لكن الصعوبة تكمن في وصول المواد من الداخل السوري، إضافة إلى تحكّم التجار بالأسعار، مع معاناة إغلاق المعابر الحدودية مع تركيا^{٧٠}. ونجد في مناطق الإدارة الذاتية شمال سوريا تسعة مخيمات للنازحين داخلياً، تتولى الإدارة الذاتية إدارتها تحت إشراف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبالتعاون مع منظمات إنسانية متعددة^{٧١}. لكن وبحسب بعض التقارير، فإن النازحين يعيشون أوضاعاً مأساوية داخل هذه المخيمات، خاصةً تلك التي تستقبل العدد الأكبر منهم^{٧٢}. ويكمن التحدي الكبير اليوم في «تحقيق الإستقرار» في المناطق المحررة من داعش، ما سيساهم بعودة النازحين واللاجئين إليها. ويتطلب ذلك توفير أموال ضخمة لإعادة إعمار المناطق التي تعرضت لدمار هائل^{٧٣}، وتشكيل مجالس محلية تمثيلية، كما الإلتزام بالسيطرة المدنية على قوات الأمن المحلية. ويبدو ذلك إلى حد الآن بعيد المنال، إذ أن نموذج الحكم الذي تقدمه قوات سوريا الديمقراطية في المناطق المحررة من داعش ذات الغالبية العربية ما زال يفتقد الشرعية والدعم المحليين^{٧٤}. لذلك، فإن تحقيق الإستقرار في هذه المناطق من خلال النموذج الذي تعتمده الميليشيات الكردية قد يأتي بنتائج عكسية، ويُفضي في نهاية المطاف إلى إعادة نشوء تمرد مسلح في مرحلة ما بعد تنظيم داعش. بالتالي، إن المطالبة بعودة اللاجئين من دول الجوار إلى الرقة لن يكون ممكناً قبل تحقيق الإستقرار فيها وعودة النازحين داخلياً إليها. وفي ما خصّ مناطق الإدارة الذاتية الكردية، فالأرجح أن يتصدّى الأكراد لهكذا طروحات، خاصةً أن أغلبية اللاجئين في دول الجوار هم من العرب السنة، ما قد يشكل خطراً على مشروعهم (روح آفا) مستقبلاً. وغالب الظن ألا توافق واشنطن على هكذا خطوة، إذ أن دخول عدد كبير من النازحين واللاجئين من دول جوار إلى هذه المنطقة قد يؤدي لاحقاً إلى زعزعة

٦٩ إبراهيم، حميدي. «محاصرة» دولية - إقليمية حول منبج وعفرين». الشرق الاوسط. ١٧ شباط، ٢٠١٨.

٧٠ سردار ملا، درويش. «كيف يدير الأكراد إقتصاد مناطقهم في شمال سوريا؟». AI-Monitor. ٣ أيار، ٢٠١٦.

٧١ «ورقة حقائق حول مخيمات «النازحين داخلياً» والموجودة في مناطق الإدارة الذاتية في شمال سوريا». سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. كانون الأول، ٢٠١٧.

٧٢ «نازحو مخيم عين عيسى في الرقة السورية يعيشون أوضاعاً مأساوية». رودادو. ١٩ تشرين الثاني، ٢٠١٧؛ ريان، محمد. «معاناة ٧ آلاف نازح سوري في مخيم «المبروكة»... حصار ونقص خدمات». العربي الجديد. ٢٠ كانون الأول، ٢٠١٧؛ «معاناة نازحي مخيم الشدادي في الشتاء».

ARTA. ٢٠ كانون الأول، ٢٠١٧.

Max, Bearak. Amanda, Erickson. "The price of victory in Raqqa: More than a thousand dead and a city in ruins". The Washington Post. October 17, 2017.

٧٤ حايدي، حايدي. «انتصار الرقة يكمن في ضمان إعادة استقرارها». النبض. ٢٦ تشرين الاول، ٢٠١٧.

الإستقرار فيها، ويشكل خطراً على قواتها المتواجدة هناك. ومما لا شك فيه، أن واقع المخيمات المأساوي في مناطق الإدارة الذاتية، لن يكون عنصراً مشجعاً للمجتمع الدولي من أجل تبني هكذا طروحات.

ثالثاً: إمكانيات العودة

تزايدت في السنة الأخيرة التقارير الإعلامية والصحفية حول عودة اللاجئين السوريين. فذكرت صحيفة «دايلي ستار»^{٧٥} أن عودة محدودة قد بدأت منذ عام ٢٠١٥ لبعض العائلات من لبنان والأردن عبر تركيا، ولم تتوقف، وهذا ما ينقض نظرية أن السوريين لا يرغبون بالعودة بل يسعون فقط إلى البقاء في البلدان التي تستضيفهم أو متابعة الطريق نحو دول ثالثة لا سيما أوروبا. كما وتكلم تقرير لصحيفة «غارديان»^{٧٦} على عودة، من عدة بلدان أوروبية، للاجئين لم يجدوا في أماكن استقبالهم ما كانوا يطمحون له أو يتوقعونه. وأظهرت الإحصاءات أن الكثير من السوريين، ومع التحسن في الأوضاع الأمنية ووجود نوع من الإستقرار في بعض المناطق السورية، مستعدون للعودة إلى بلدهم^{٧٧}. وذكرت إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة أن عدد العائدين إلى مناطقهم بتزايد مستمر منذ ٢٠١٤، وقد تخطى ٦٠٠,٠٠٠ منذ ٢٠١٥ حتى النصف الأول من العام ٢٠١٧^{٧٨}. ورغم أن هذه العودة كانت بنسبة كبيرة ٩٣٪ من النازحين داخلياً و٧٪ فقط من اللاجئين إلا أنها دليل قاطع على استقرار بعض المناطق ولو نسبياً بما يكفي لعودة أهلها إليها. العدد الأكبر من اللاجئين العائدين في العام ٢٠١٧ كان من تركيا، وبلغ ٢٠,٣١٤، ثم من لبنان وبلغ ٧,١٨٤، العراق ١,٨٨٤، الأردن ١,٥٥٨، وأخيراً مصر ٢٨٦^{٧٩}. دفعت هذه الوقائع بالمفوضية السامية للاجئين إلى رفع مساعداتها للنازحين داخلياً وإلى تعزيز مراقبة حركة اللاجئين عبر الحدود لتحديد كثافتها وما إذا كان يتبعها لجوء جديد بعد العودة^{٨٠}. في جنوب غربي سوريا، ساهم

The Daily Star, Syrian Refugee Families leave Lebanon for Safe zones in Syria, 12 June 2017, available at: [https:// www.pressreader.com/lebanon/the-daily-star-lebanon/20170612/281513636132905](https://www.pressreader.com/lebanon/the-daily-star-lebanon/20170612/281513636132905).

The Guardian, The returnees: what happens when refugees decide to go back home?, 20 July 2016, available at: <https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2016/jul/20/the-returnees-what-happens-when-refugees-decide-to-go-back-home>.

L'Orient le Jour, Réfugiés syriens une polémique au timing bien douteux..., 18 July 2017, available at: <https://www.lorientlejour.com/article/1062792/refugies-syriens-une-polemique-au-timing-bien-douteux.html>.

IOM, Over 600,000 Displaced Syrians Returned Home in First 7 Months of 2017, 8 November 2017, available at: <https://www.iom.int/news/over-600000-displaced-syrians-returned-home-first-7-months-2017>

“Flash Update: Syrian Refugee & IDP Returns (30 June 2017)”. UN High Commissioner for Refugees. Retrieved ٧٩ February 21, 2018, from <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/flash-update-syrian-refugee-idp-returns-30-june-2017>.

UNHCR, UNHCR seeing significant returns of internally displaced amid Syria's continuing conflict, 30 June 2017, available at: <http://www.unhcr.org/news/briefing/2017/6/595612454/unhcr-seeing-significant-returns-internally-displaced-amid-syrias-continuing.html>

اتفاق وقف إطلاق النار في إرتفاع عدد اللاجئين العائدين من الأردن إلى سوريا خلال النصف الثاني من العام الماضي، إذ بلغ العدد الإجمالي في العام ٢٠١٧ نحو ٨,٠٣٧ لاجئ، أكثر من نصفهم عادوا في الأشهر الثلاثة التي أعقبت وقف إطلاق النار في التاسع من تموز^{٨١}.

بالتوازي مع هذا الحراك بدأت الحكومات في لبنان والأردن وتركيا مناقشة كيفية إدارة العودة «الآمنة» للاجئين السوريين إلى المناطق «الآمنة» في سوريا، وتظهر المراجعة لحركة العودة من مختلف بلدان الجوار بعض العوامل المهمة.

عودة اللاجئين من الأردن

يعتبر الأردن كواحدة من الدول العربية القليلة التي تتعامل بشكل جيد مع اللاجئين دون أن تكون دولة موقّعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١. وقد استقبل الأردن ملايين اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين والسوريين. يستضيف الأردن أكثر من ٦٥٥,٠٠٠ لاجئ مسجل بينما تشير الأرقام الحكومية الى أن العدد يصل إلى ١,٣ مليون لاجئ معظمهم غير مسجلين لدى المفوضية.

تعرضت الحكومة لانتقادات سببها ترحيلها لاجئين ومنع وصول المساعدات إلى اللاجئين وطالبي اللجوء، تحت حجة الحفاظ على أمن الأردن. تم ترحيل بعض اللاجئين السوريين، الذين اعتبرت الحكومة أنهم على علاقة مع داعش، إلى الجزء الجنوبي من سوريا. كانت الحكومة في عمان قد بدأت بممارسة سياسة «قبول انتقائي» للاجئين في الأزمة السورية. في حزيران ٢٠١٦، أغلقت الأردن حدودها مع سوريا، بعد أن تسبب انفجار سيارة مفخخة في مقتل ستة أردنيين بالقرب من المعبر الحدودي. كما سرّعت الحكومة في ترحيل اللاجئين بعد هجوم إرهابي آخر طالبت به داعش في مدينة الكرك في جنوب الأردن في كانون الأول ٢٠١٦، مما أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص، من بينهم قائد القوات الخاصة العسكرية أعقبته معارك في المدينة. أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش عن قيام الحكومة الأردنية بترحيل ما متوسطه ٤٠٠ لاجئ سوري شهرياً في عام ٢٠١٧ إلا أنها اعتبرت أن هذه السياسة هي خرق لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

عودة اللاجئين من تركيا

تشارك تركيا التي تستضيف حوالي ٣,٥ مليون لاجئ سوري في الحرب السورية حيث تهدف إلى محاربة تنظيم داعش والمنظمات الكردية التي تعتبرها إرهابية. نظمت الحكومة التركية وضع استقبال

Mohammad, Ghazal. "Around 8,000 Syrian refugees return home in 2017". The Jordan Times. February 7, 2018. ٨١

اللاجئين من خلال وكالتها الوطنية المسؤولة عن شؤون اللاجئين. وتقوم رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ في تركيا بتقديم إحصاءات وبيانات موثوقة حول اللاجئين السوريين مماثلة لتلك التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة المختصة بالإضافة إلى تأسيس مئات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتقديم الخدمات الإنسانية.

طالبت أنقرة باستمرار دعم المجتمع الدولي لخطط إنشاء «منطقة آمنة» في شمال سوريا بهدف وقف تدفق اللاجئين والسماح لمن هم في تركيا بالعودة إلى ديارهم. وفيما ظلّ المجتمع الدولي متردداً حيال هذه الخطة، شكل تدخل الجيش التركي مباشرة من خلال عملية «درع الفرات» لدعم حلفائها في الجيش السوري الحر وفصائل معارضة أخرى سيطرة على منطقة واسعة فرصة سمحت بعودة مئات المدنيين إلى ديارهم. ووفقاً لمسؤولين حكوميين، فإن العودة الرسمية للسوريين قد بدأت في سبتمبر ٢٠١٦ بحوالي ٢٩٢ شخصاً، إذ شجعت الحكومة التركية العائدين وخاصة في منطقة جرابلس في محافظة حلب، ومنذ عام ٢٠١٥ سجلت عودة حوالي ٢٦٠,٠٠٠ لاجئ طوعياً إلى سوريا.

إلا أنّ الصورة تبدلت خلال الآونة الأخيرة في الشمال السوري، حيث أن ارتفاع العنف في إدلب دفع بالسكان للنزوح نحو الحدود التركية بحثاً عن ملجأ. وبحسب تقرير نشرته «هيومن رايتس ووتش» في أوائل شباط من هذا العام، فإن حرس الحدود التركية المغلقة مع سوريا أطلقوا النار عشوائياً وأعادوا بشكل جماعي طالبي اللجوء السوريين الذين حاولوا العبور إلى تركيا^{٨٢}.

عودة اللاجئين من وإلى العراق

في العراق برزت عودة من نوع آخر، إذ أفادت المنظمة الدولية للهجرة عن عودة حوالي ١,٢٨٠ لاجئ سوري عام ٢٠١٤ من السوريين العائدين من أوروبا إلى العراق. في حين أنه في عام ٢٠١٥ كان هناك ٣,٤٧٤ حالة عود، خاصة في أشهر الشتاء بين تشرين الأول وكانون الأول حيث قرر بعض اللاجئين العودة إلى ديارهم^{٨٣}. وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن عدد العائدين الذين سهلت لهم المنظمة الدولية للهجرة عودتهم من أوروبا إلى العراق قد ارتفع من حوالي ١٠٠ شخص في الشهر في أوائل عام ٢٠١٥، إلى أكثر من ١٠٠٠ في عام ٢٠١٦. تساعد المنظمة الدولية للهجرة أيضاً في ما يتعلق بالمساعدة على إعادة الدمج في العراق في شكل منحة يمكن استخدامها لدعم الأعمال التجارية الصغيرة، أو الاستثمار في أعمال قائمة بالفعل، أو الحصول على التعليم، أو الرعاية الصحية، أو الإسكان. وعلاوة على

^{٨٢} "Turkey/Syria: Border Guards Shoot, Block Fleeing Syrians". Human Rights Watch. February 3, 2018.

^{٨٣} "The returnees: what happens when refugees decide to go back home? ". The Guardian. July 20, 2016.

ذلك، هناك خدمات استقبال للاجئين الذين يصلون إلى مطار البلد المضيف بالإضافة إلى برامج إعادة التأهيل لتيسير إعادة إدماج العائدين.^{٨٤}

عودة اللاجئين من لبنان

إنخفض عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان، مع حلول نهاية العام ٢٠١٧، إلى أقل من مليون (٩٩٧,٩٠٥) لاجئ للمرة الأولى منذ العام ٢٠١٤. ففي كانون الأول ٢٠١٦، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان ١,٠١١,٣٦٦ لاجئ. وفي الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٧، إنخفض هذا الرقم بمقدار ١٠,٣١٥، ثم مرة أخرى أكثر من ٣ آلاف خلال الفترة من حزيران إلى تشرين الثاني^{٨٥}. إلا أن هذا التناقص في الأعداد مردهُ الإجراءات التي اتخذتها الدولة اللبنانية والتي أدت إلى توقيف التسجيل وتفادي آخرين له، ولا يؤشر بالضرورة إلى إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث، أو عودتهم إلى ديارهم في سوريا. أما الأرقام غير الرسمية فهي لم تتغير كثيراً.

شهد لبنان عودة للاجئين السوريين في منتصف ٢٠١٧ وقد رافق الجيش اللبناني العائدين بالجرافات والسيارات حتى آخر نقطة تفتيش عسكرية بالقرب من الحدود السورية اللبنانية، ومن ثم توجهوا إلى المنطقة التي يسيطر عليها حزب الله والنظام في القلمون. بعد ذلك، وفي بداية شهر تموز من عام ٢٠١٧، غادرت حوالي ٥٣ عائلة سورية بلدة عرسال الحدودية اللبنانية من أجل العودة إلى سوريا كنتيجة لاتفاق تم بين حزب الله (بالإتفاق مع الحكومة السورية) والفريق المعارض في القلمون. وبشكل عام، عَبرَ أكثر من ٣٠٠٠ لاجئ ومسلح الحدود اللبنانية إلى سوريا خلال ٢٠١٧ من بينهم ما يصل إلى ٣٥٠ متشددا وعائلاتهم كانوا يعيشون قرب بلدة عرسال الحدودية اللبنانية. وقد جاءت هذه العملية في أعقاب نقل أكثر من ٧٠٠٠ لاجئ ومقاتل وعائلاتهم في وقت سابق إلى محافظة إدلب في شمال سوريا، والتي تسيطر عليها بشكل كبير الجماعات القربية فكراً من القاعدة. يلفت هنا في قراءة هذا الحراك، أن الحكومة اللبنانية أبعدت نفسها عن تلك الصفقات وترك الأمر لحزب الله والنظام السوري.

أين يذهب العائدون إلى سوريا؟

يتوجه السوريون العائدون من تركيا والأردن بشكل رئيسي إلى محافظتي حلب والحسكة. حوالي ٥٠٪، عادوا إلى حلب في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧ بقيت حلب أيضاً الوجهة الرئيسية للعائدين مع

^{٨٤} "Assisted Voluntary Return and reintegration at Glance". IOM. 2015.

^{٨٥} "Syrian refugees in Lebanon drop below 1 million: U.N.". The Daily Star. December 27, 2017.

حوالي ٦٧٪ (٤٠٥،٤٢٠ فردًا)، ٧٥،٢٠٩ عائدًا إلى محافظة حماه، ٤٥،٣٠٠ إلى محافظة الرقة، ٣٧،٦٢٠ شخصًا إلى محافظة إدلب، ٢١،٣٤٦ إلى ريف دمشق و ٢٧،٨٦١ إلى محافظات أخرى. استقبلت مدينة حلب أكبر عدد من العائدين، تلتها منطقة الباب في حلب، ومنطقة حماه الفرعية في محافظة حماه، ومنطقة منبج في شمال شرق حلب، ومنطقة الخفسة في حلب (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٧). عاد معظم اللاجئين إلى ديارهم، وحوالي ١،٨٪ يعيشون مع مضيفين و١،٤٪ في منازل مهجورة، و١٤٪ في مستوطنات غير رسمية و٣،٠٪ في مساكن مستأجرة.

أفاد حوالي ٢٧٪ من العائدين أنهم عادوا لحماية أصولهم أو ممتلكاتهم وأوعد ٢٥٪ منهم، إلى أن سبب العودة إنما هو تحسن الوضع الاقتصادي في مناطقهم الأصلية، أو أيضًا بهدف البحث عن أفراد العائلة. ومن العوامل الأخرى التي دفعت اللاجئين إلى العودة، تفاقم الوضع الاقتصادي في المكان حيث يلتمسون اللجوء (١٤٪)، أو القضايا الاجتماعية أو الثقافية مثل الروابط القبلية، أو الانتماءات السياسية، أو أي عقبة تمنع التكامل في مناطق نزوحهم (١١٪)، وتحسن الوضع الأمني في منطقة عودتهم (١١٪).

وأظهرت عملية إعادة تقدير عدد السكان لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أن عدد الأشخاص النازحين داخليًا البالغ ٥،٦ مليون نسمة وليس ٧،٥ مليون شخص. كما قام العديد من رجال الأعمال العرب واللبنانيين بشراء الأراضي في سوريا والتكهن بارتفاع أسعار الأراضي أو المشاركة في إعادة إعمار البلاد بمجرد انتهاء الصراع السوري لمصالحهم المهنية الخاصة.

في حين أن احتمالات العودة ترتفع، فإن سوريا لا تزال تشهد معدلات عالية من النزوح. من حزيران إلى تموز ٢٠١٧، نزح حوالي ٨٠٨،٦٦١ شخصًا، العديد منهم في المرة الثانية أو الثالثة، وما زال هنالك أكثر من ٦ ملايين نازح داخل البلاد. كما عاد حوالي ١٠٪ من عدد اللاجئين العائدين إلى النزوح داخليًا. على سبيل المثال، بين العائدين الذين سجلتهم المفوضية، عاد مئات من الأشخاص النازحين داخليًا في غرب حلب إلى شرق حلب، وعاد النازحون في دمشق إلى القلمون أو قدسيا، عندما أُعيد احتلال هذه المناطق من قبل الجيش السوري في خريف ٢٠١٦، كما هو الحال في الرقة عندما تم استعادة المدينة من داعش. بينما يبدو في المقابل احتمال عودة عائلات داريا، أو حي الوعر في حمص، أو الزبداني، الذين أرسلوا إلى إدلب بعد اتفاق مع النظام، ما زال منخفضًا.

معوقات العودة

يعكس آخر استطلاع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ما يخص نية السوريين في العودة

إلى ديارهم أن ٦٪ فقط من اللاجئين السوريين يرغبون في العودة إلى سوريا ونسبة ٨٪ تقول إنهم لن يعودوا أبداً وما زال ثلاثة أرباع مترددين. يعتمد موقف السوريين إلى حد كبير على كيفية تطور الظروف في البلدان المضيفة لهم وكذلك الوضع الأمني وسرعة إعادة الإعمار في سوريا. عموماً، كلما طال وجود الأشخاص في الخارج، كلما قل احتمال عودتهم إلى بلدهم الأصلي. وما لم يكن الوضع في البلد المضيف (لبنان أو الأردن أو تركيا) يميل إلى التدهور بشكل كبير، فهم لن يفكروا في العودة إلى ديارهم بغض النظر عن أي تحسن في الوضع الأمني والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي تدهور الأوضاع المعيشية والأمنية في لبنان إلى توجّه بعض الأشخاص نحو التطرف بسبب عدم قدرتهم على العودة إلى سوريا ما يجعلهم يستسلمون لليأس.

وبغض النظر عن الوضع الميداني والاقتصادي، تبقى قضايا الأمن والفساد والوضع المعيشي العقبات الرئيسية أمام السوريين للعودة إلى ديارهم. كما لا يزال إنعدام الأمن هو الدافع الرئيسي للنزوح أو اللجوء، خاصة بين العائلات التي يقارب أعمار أولادها سن ١٨ عاماً، حيث خطر التجنيد يأتهم، إما من قبل الجيش السوري إما من قبل الجماعات المتمردة، كما احتمال ممارسات إنتقامية تجاه من فروا من الجندية أو من يعتبرون متخلين عن «واجبهم الوطني في البقاء والقتال». يبرز الفساد، والإبتزاز والخطف مقابل فدية، كثاني أهم عامل يجعل السوريين يبقون في الخارج. كذلك الواقع الاقتصادي، إذ يميل الناس للبقاء حيث لديهم مصدر رزق. ولا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء، محدوداً. أمّا النقطة الأخيرة والمهمة التي يمكن أن تعيق العودة هي عدم إمكانية العائدين من استرجاع أملاكهم أو حتى من تسجيل أولادهم وذلك بسبب فقدان السجلات الرسمية من جراء المعارك أو عن قصد بهدف تغيير ديموغرافي سعى إليه الأفرقاء المختلفون بهدف تثبيت سيطرتهم على مناطق معينة.^{٨٦}

هنا يكمن لب المشكلة إذ أن «العودة الطوعية والأمنة» والتي تشمل بحسب المفوضية الأمان الشخصي والأمان القانوني والأمان المعيشي^{٨٧}، تبدو مستحيلة حالياً لا بل مستحيلة في المدى المنظور، إذ لن يتمكن المجتمع الدولي حتى بعد تحقيق تقدم في المسار السياسي (الأمر الذي لا يبدو واقعياً)، من ضمان تأمين حلول لكل المعوقات المذكورة أعلاه. تقوم المفوضية حالياً بمفاوضات شاقة مع مختلف الأفرقاء السوريين لا سيما النظام بهدف إصدار العفو عمّن فروا من الجندية ووقف التجنيد الإلزامي.^{٨٨}

<http://eptoday.com/experts-syria-faces-2-million-lawsuits-over-lost-damaged-property/> ; ٨٦

<https://www.irishtimes.com/news/world/middle-east/arrests-and-torture-of-syrian-refugees-returning-home-reported-1.3429762>

٨٧ مقابلة مع ممثلة المفوضية السامية للاجئين في لبنان ميراي جيرار، أجريت في مقر المفوضية، بيروت ٢٢ آذار ٢٠١٨.

٨٨ نفس المرجع السابق.

إلا أن هذا الأمر هو رهن الإرادة السياسية وليس المعالجة التقنية. فقد تكون القوى المسيطرة غير راغبة بكل بساطة بعودة اللاجئين أو النازحين لأنهم سيشكلون عبئاً سياسياً وإقتصادياً قد لا يرغبون بتحمله في منطقة نفوذهم. هذا ما يدفع بالدول المضيفة ومن بينها لبنان إلى معالجة قضية اللاجئين من منظور الأزمة الطويلة الأمد وليس المؤقتة، وبالتالي الحلول المؤقتة لم تعد نافعة ولا بد من تغيير المقاربة المطروحة لا سيما مع بلوغ قدرة التحمل في هذه المجتمعات حدتها الأقصى.

رابعاً: خلاصات وآفاق العودة

أظهرت الكثير من الدراسات خلال العام الماضي مدى هشاشة الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان مع دين عام يفوق ١٥٠٪ من الناتج المحلي^{٩٩}، وعجز في الموازنة العام ٢٠١٨ يزيد سنوياً، مع ترتيب ١٣٦ على مؤشر الفساد في العالم^{١٠٠}، وأكثر من مليون ونصف لبناني تحت خط الفقر (٣٠٪) بالإضافة إلى ٧٦٪ من الأسر السورية اللاجئة تعيش من دون خط الفقر وأكثر من ٥٠٪ منها تعيش في الفقر الشديد، «إن الوضع أخذ في التدهور تدريجياً مع تزايد الاحتياجات الإنسانية والإمائية»^{١٠١} بحسب منسق الشؤون الإنسانية في لبنان فيليب لازاريني. لذلك لا بد من أن نخرج رأساً من الرمال ونعمل بجدية على «خطة طوارئ وطنية» لعودة اللاجئين. بناءً على كل ما تقدّم في هذه الدراسة من قراءة للقانون الدولي حول اللاجئين، والمقاربة اللبنانية له، والوضع الميداني في مختلف المناطق السورية، والعودة التي حصلت حتى الآن، يمكن تقديم الخلاصات التالية.

العودة الطوعية إلى المناطق المستقرة

بناءً على التصنيف المقترح والذي يميز بين العامل الأجنبي الذي يعود إلى سوريا دورياً، وبين اللاجئ الذي يخشى العودة لأسباب إقتصادية أو قانونية أو تجنيد، وبين اللاجئ الذي يخشى على حياته فعلاً، يجب على الدولة اللبنانية إعطاء الأولوية للفئة الأخيرة ثم إبقاء الفئة الثانية فقط إن كان بوسعها احتمال المزيد من الأعداد. أمّا بالنسبة للفئة الأولى (أي العمال الأجانب)، فطلب العودة إلى بلادهم ضروري، لإنتفاء الحاجة إليهم وإمكانية الإفادة من اللاجئين للقيام بعملهم لتأمين حاجة لبنان لليد العاملة وللتخفيف من حاجة اللاجئين إلى المساعدات المادية والعبء الإنساني الذي يعانون منه. وإذا ما تمّ ذلك يكون لبنان قد خفف عن كاهله جزءاً من العبء الكبير ومن دون أن يخلّ بالتزامه الإنساني تجاه من هم فعلياً بحاجة إلى حماية. تلي كل هذا خطوة إضافية تصنّف اللاجئين بحسب المناطق التي

<https://www.focus-economics.com/countries/lebanon> ٨٩

Transparency International <https://bit.ly/2Gfavtm> ٩٠

٩١ اللواء، ١٢ شباط ٢٠١٨ متوفر على الرابط التالي: <https://bit.ly/2pNoaRI>

يأتون منها وبحسب أسباب نزوحهم الموضوعية والشخصانية (objective & subjective criteria) وتحاول تحديد إمكانية عودة بعض هؤلاء إلى مناطق معينة في سوريا مستقرة إلى حد ما.

أبرزت الدراسة في جزئها الثاني منطقة كبيرة خاضعة للنظام مستقرة إلى حد كبير وتشمل جبل العلويين والساحل السوري، ومنطقة حمص ومنطقة دمشق وريفها المحاذي للحدود اللبنانية والتي يأتي منها أكثر من ٦٠٪ من اللاجئين إلى الأراضي اللبنانية. وبالتالي، هناك إمكانية لكل من هرب من داعش أو من الحركات الإسلامية المتشددة وليس لديه مشكلة سياسية مع النظام للعودة إلى تلك المنطقة. كما تبرز منطقة شرق الفرات المستقرة منذ سنوات والتي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية والقوات الأمريكية، وكذلك منطقتي خفض التصعيد في الجنوب وإدلب (مع الفارق الملحوظ في الاستقرار بينهما، بأفضلية واضحة للمنطقة الجنوبية)، إذ يمكن لمن هم من المعارضة ومن هم أصلاً من هذه المناطق العودة إليها (في حال تم اتخاذ الحد الأدنى من الخطوات التي ذكرت سابقاً في هذه الورقة والتي تفضي إلى تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في هذه المناطق) حيث يتابعون نضالهم. كل هذه المناطق تشهد حركة إقتصادية مقبولة بعدها الأدنى ويمكن أن تستوعب عدداً من أهاليها العائدين للمساهمة في نهضتها وإعادة إعمارها. وهذه الخطوة يمكن أن تخفف نسبة معينة إضافية من النازحين.

العودة المؤقتة إلى الداخل السوري أو المناطق الحدودية (No Man's Land)

إذا ما كانت الخطوات المذكورة أعلاه غير كافية وما زال عدد اللاجئين يفوق قدرة لبنان على الإحتمال، ينبغي التفكير باحتمال إعادة بعض اللاجئين إلى مناطق مستقرة داخل سوريا أو مناطق حدودية للإقامة في مخيمات منظمة حتى ولو لم ينتموا إليها أصلاً بانتظار العودة إلى مناطقهم الأصلية. يمكن الإستعانة بالمناطق المستقرة المذكورة في الفقرة السابقة، لإقامة مخيمات للاجئين بانتظار عودتهم إلى مناطقهم، على أن تستمر مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في تأمين العناية لهم داخل سوريا شبيهة بالتّي تؤمنها لهم في لبنان أو باقي دول الجوار حالياً.

كما تم التداول في العام ٢٠١٤ بفكرة إقامة مَحْمِمين للاجئين السوريين في منطقتين حدوديتين بين لبنان وسوريا، أحدهما في منطقة المصنع في البقاع والثاني في منطقة العبدية^{٩٢}. إلا أن هذا الطرح لم يلقى طريقه إلى التنفيذ بسبب عدم التوافق عليه من بعض الأطراف السياسية اللبنانية^{٩٣}، مُعتبرين أن ذلك سيُشجّع اللاجئين السوريين على البقاء في لبنان، كما حصل من قبل مع اللاجئين الفلسطينيين، وخوفاً

٩٢ "لبنان يقرر إنشاء مخيمين للاجئين السوريين على حدوده". الجزيرة. ١١ أيلول، ٢٠١٤.

٩٣ "لا مخيمات على الحدود... وجنبلاط «يتحرّى» عن ضربات واشنطن". الأخبار. ١٢ أيلول، ٢٠١٤.

من تحول هذه المخيمات لاحقاً إلى بؤر توتر أمني^{٩٤}. إلا أن الفكرة لا يجب أن تستبعد كلياً إذ يمكنها أن تحل جزءاً من الأزمة وقد استخدمت بنجاح في الأردن وتركيا.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن يستفاد من منطقة التنف الحدودية التي تسيطر عليها القوات الأميركية والتي يمكن أن تستضيف عدداً معيناً من اللاجئين أيضاً بشكل مؤقت، إلى حين عودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

دور الأفرقاء السياسيين

من الواضح أن معالجة مشكلة اللاجئين في لبنان خاصة ودور الجوار عامة هي مشكلة سياسية بقدر ما هي تقنية واقتصادية ومالية، إذ أن كل ما طرح من حلول لتحسين إدارة الأزمة في الداخل أو بدء التحضير للعودة تحتاج بشكل أساسي إلى توافق سياسي وقرار قوي للدولة المضيفة لمعالجة الواقع. إن النقاش السياسي الحالي في لبنان في ما يختص بمعالجة أزمة اللاجئين مرتبط عضواً بموقف الأفرقاء السياسيين من النظام السوري والثورة السورية بشكل عام، ومرتبطة بشكل خاص، بما إذا كانت المعالجة يجب أن تكون من خلال التفاوض مع الحكومة السورية أو من خلال دعم تقدّمه الأمم المتحدة من أجل ضمان الحقوق الانسانية للعائدين وفقاً لمبادئ القانون الدولي. ينقسم الموقف داخل الحكومة اللبنانية إلى شطرين. ترى الكتلة السياسية في ٨ آذار بقيادة حزب الله أن عودة اللاجئين تنظم من خلال الحوار مع النظام بينما يفضل تحالف ١٤ آذار ومن ضمنهم رئيس الوزراء سعد الحريري عودة اللاجئين بتنظيم ودعم من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. من وجهة نظر الحريري^{٩٥}، فإن الحكومة السورية لن تكون قادرة على تحمل مسؤولية عودة السوريين حيث ستكون «عودة بالقوة» وبالتالي يجب تفادي هكذا عودة في الوقت الحاضر. أما رئيس الجمهورية اللبنانية، فهو يطالب بدعم المجتمع الدولي والإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وتحملهم لمسؤولياتهم في مساعدة السوريين على العودة إلى الأجزاء الهادئة في سوريا. وقد صرّح الرئيس اللبناني ميشال عون: «يجب إعادة النازحين إلى مناطق مستقرة ومنخفضة التوتر من دون ربطها بالوصول إلى حل سياسي»^{٩٦}. من هنا على السلطة اللبنانية المتمثلة بالحكومة عدم الإكتفاء بإدارة الأزمة بالحد الأدنى والسعي إلى خطة وطنية متكاملة

٩٤ الحكومة اللبنانية تتخذ قراراً بإقامة مخيمات للاجئين السوريين على الحدود الشرقية والشمالية. الشرق الأوسط، ١٣ أيلول، ٢٠١٤.

Reuters, Lebanon will coordinate refugee returns to Syria only with U.N.: PM Hariri, 14 July 2017, available at: <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-lebanon-syria/lebanon-will-coordinate-refugee-returns-to-syria-only-with-u-n-pm-hariri-idUSKBN19Z1M4>

Reuters, Syrian refugees should return to calmer areas: Lebanon president, 16 October 2017, available at: <https://www.reuters.com/article/us-lebanon-politics-refugees/syrian-refugees-should-return-to-calmer-areas-lebanon-president-idUSKBN1CL1EW>

إدارة الأزمة في لبنان وبدء العمل على تقديم خطوات لحلول العودة. وهذا الأمر يتطلب من كل طرف سياسي المساهمة بما يستطيع لإنقاذ الوضع. كما وعلى الفريق الداعم للنظام أن يقبل بعودة كل العمال الأجانب الذين لا مانع من عودتهم لإعطاء المساحة لمن لا يستطيعون العودة والذين هم على الأغلب من معارضي النظام، والعمل بالتالي مع النظام للتخفيف من أعباء العودة من خلال العفو العام، ووقف التجنيد الإلزامي وتسهيل إستعادتهم لأملهم ومقومات الحياة. في المقابل على من يدعمون المعارضة أن يقبلوا بأن لا إمكانية لبقاء اللاجئين لسنوات إضافية وأن عودتهم وإن لم تكن في ظروف مثالية فهي يجب أن تحصل ولو تدريجياً لتخفيف الخطر عن لبنان وعن اقتصاده. وعلى كل من الجهتين العمل مع حلفائها في الخارج على التسويق للخطة الوطنية وجمع الدعم المعنوي والمادي والسياسي لها لتأمين فرص نجاحها.

دور المجتمع الدولي

للمجتمع الدولي دور أساسي في إنقاذ الوضع في لبنان من تفاقم التأزم وربما من السقوط الإقتصادي والإجتماعي والأمني الذي يلوح في الأفق. وهذا لا يمكن أن يستمر فقط عبر الدعم المادي المقدم، بل أيضاً عبر التفكير بضرورة العودة لأسباب عدة منها عدم إمكانية تأمين المبالغ المطلوبة، وتعب المانحين بسبب طول الأزمة وتحول الأولويات، وإزدیاد تأزم الوضع الإقتصادي في لبنان، وتصاعد التشنج والخلافات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين مع إزدیاد الأعداد والمنافسة وطول البقاء والولادات، بالإضافة إلى تباطؤ إعادة التوطين في بلدان ثالثة. من هنا، على المجتمع الدولي الأخذ بعين الإعتبار الواقع اللبناني كما هو وعدم الإنكاث على كون الأمور في لبنان مستقرة إلى حد يمكننا من انتظار الإستقرار في سوريا أو اطلاق الحل السياسي. كما أن لبنان قد لا يتمكن من انتظار تحسن الأوضاع في سوريا، والبلد الذي لم ينتظر المجتمع الدولي لتأمين الأمان لمن هم بحاجة، قد لا يستطيع انتظار المجتمع الدولي للبدء بإعادتهم.

من جهة أخرى، على المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى التخلي عن المثالية وانتظار تحقق كل شروط العودة، والبدء بالتفاوض مع الدولة اللبنانية والتعاون معها لصياغة الخطة من جهة والتسريع في المفاوضات وزيادة الضغوط على الأفرقاء السوريين لتسهيل العودة وتأمين أبسط مستلزماتها.

في الخلاصة من الواضح أن ما تطرحه هذه الورقة هو بعيد عن المثالية التي لم يعد للبنان رفاهية الإحتكام إليها، بل تنطلق من الحاجة الضرورية لطرح متوازن يعقلن الخطاب السياسي حول اللاجئين وي طرح خريطة طريق لبدء الحل لا تتخلى عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ولا تغض النظر

عن مدى تأزم الوضع في لبنان. نقدم هذه الورقة كمنطلق للحوار بين مختلف الأفرقاء المعنيين بقضية اللاجئين من المؤسسات الحكومية والنيابية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية على أمل الوصول إلى قواسم مشتركة تكون بداية للحل.